

# الثورة



جريدة شهرية تصدرها رابطة العمل الشيوعي الفرع المغربي للتيار الماركسي الأمامي

العدد: 12 ( يوليوز 2017 ) البريد الإلكتروني: communisme@marxy.com ثمن البيع: 5,00 دراهم، المساهمة: غير محددة



الحراك يصل نقطة حرجة وانتصاره رهين ببناء أجهزة السلطة الشعبية والبرنامج والقيادة الثورية

الصفحة: 02



إلى أين تسير فنزويلا؟

الصفحة: 09



إفلاس النيوليبرالية

الصفحة: 05

الثورية التي ما تزال قائمة إلا باستكمال الثورة، وهذا يعني تحطيم الدولة البرجوازية واستبدالها بدولة ثورية تقوم على أساس مجالس العمال والفلاحين، فضلا عن مصادرة أملاك الأوليغارشية (أصحاب الأبنك والرأسماليين والملاكين العقاريين) والإمبريالية».

وكلها مقالات تجمع بشكل جدلي بين التحليل العلمي، على أساس الماركسية، للواقع في ملموسيته كما يتطور أمام أعيننا، وبين طرح البديل الاشتراكي الثوري الذي يعتبر الحل الوحيد الممكن لإنقاذ الحضارة البشرية، محليا وأميا، من الخراب والهمجية الذي تجرأ إليه الرأسمالية المحترصة. فإن كنتم تتفقون مع أفكارنا التحقوا بنا في نضالنا من أجل بناء الحزب العمالي الثوري في بلدنا وأميا.

حوالي 09 سنوات فإنه ما زال يحتفظ بكل راهينته، حيث أكد على الإفلاس التام للنظام الرأسمالي وإيديولوجيته النيوليبرالية، واختتم بالتأكيد بأن أزمة 2008 تعني أننا سنشهد سنوات عاصفة، وهو ما تأكد لاحقا من خلال كل الثورات والحروب التي عرفها العالم وما زال يعرفها حتى الآن.

ويتضمن العدد أيضا مقالا عن فنزويلا، تحت عنوان " إلى أين تسير فنزويلا؟" يناقش الوضع الذي تعيشه فنزويلا حاليا، خاصة بعد اشتداد الهجوم الرجعي الذي تشنه المعارضة اليمينية المدعومة أمريكيا، وي طرح البديل الذي نعتبره، نحن الماركسيون، ضروريا لحل الأزمة وإنقاذ الثورة وقيادتها نحو النصر، إذ يقول الرفيق خورخي مارتين بوضوح: «لا يمكن الدفاع عن المكاسب

## الإفئناحية:

أيتها الرفيقات أيها الرفاق، نضع بين أيديكم العدد الثاني عشر من جريدة الثورة، لسان حال الفرع المغربي للتيار الماركسي الأمامي، والذي يتضمن المقالات التالية:

مقال عن الحراك الذي تعرفه منطقة الريف، شمال المغرب، تحت عنوان: "الحراك يصل نقطة حرجة وانتصاره رهين ببناء أجهزة السلطة الشعبية والبرنامج والقيادة الثورية"، حيث تناقش المخاطر التي يواجهها الحراك مؤخرا، بسبب القمع والمؤامرات التي يحكيها النظام وأعدائه لتخريبه، ونقدم تصورنا، نحن الماركسيون، للمهام التي على شباب الحراك إنجازها من أجل تطويره وتحقيق النصر.

كما يتضمن العدد كذلك مقالا عن إفلاس النيوليبرالية، والذي بالرغم من أنه كتب منذ

## الحراك يصل نقطة حرجة وانتصاره رهين بناء

### أجهزة السلطة الشعبية والبرنامج والقيادة الثورية

وفرضوا أنفسهم ناطقين باسمه وباسم المحتجين والمعطلين ليسهل عليهم، ومن ورائهم الدولة، تحوير مساره ونزع أظفاره وأنيابه في أفق القضاء النهائي عليه.

قبل اندلاع الحراك الحالي، ومباشرة بعد تراجع حركة عشرين فبراير، عندما كان العديد من اليساريين إما ينادون بإعادة إحياء 20 فبراير أو يعلنون بياس أنه لم يعد هناك أمل، كتبنا، نحن الماركسيون، العديد من المقالات التي حللنا فيها جوانب قصور حركة 20 فبراير وأسباب هزيمتها، وأكدنا أن الصراع الطبقي سيشهد نهوضاً جديداً حتمياً ونهنا الشباب الثوري إلى ضرورة الاستعداد له بالوعي والتنظيم.

ففي مقالنا منظوراً لحركة عشرين فبراير، غشت 2013، على سبيل المثال، قلنا:

«إننا نعتبر أن حركة عشرين فبراير ستبقى نقطة مضيئة في تاريخ شعبنا، لكننا نعتبر أنها قد استنزفت [...] هذا هو قانون الصراع الطبقي، نفي النفي. إننا نعتبر موقفنا هذا دعوة منا للتيارات اليسارية الأخرى إلى الاستعداد للتحركات الثورية التي سيأتي بها المستقبل، بدل الانشغال بالصراعات الهامشية داخل اجتماعات العصب واستنزاف الطاقات».

وفي مقالنا حركة عشرين فبراير بعد أربع سنوات على انطلاقها، فبراير 2015، شرحنا:

«أن المادية الجدلية تعلمنا أن كل ما هو موجود محكوم بالفناء، في صيرورة نفي لا تنتهي. وبالتالي من الخطأ الجسم أن نسقط في تحويل الحركة [أي حركة عشرين فبراير] إلى صنم للعبادة. على الشباب الثوري ومناضلي اليسار أن يتطلعوا إلى شجرة الحياة الخضراء اليبانة [...] إن الواقع يقدم لنا معارك ونضالات بطولية، عمالية وشبابية وجماهيرية، حري بنا الانخراط فيها وتخصيبها بالوعي الثوري، وليس الانعزال عنها بحجة محاولة إعادة الحياة إلى حركة ليست في آخر المطاف سوى محطة من محطات الصراع الطبقي الطويل».

وأضفنا «إن النضال الثوري مسألة جدية [...] لنعمل على بناء أدوات النضال الثوري والتحضير الجدي للمرحلة القادمة، القادمة حتماً، والتي تحمل معها أبهى الوعود بالنصر والتغيير».

وكما فهمنا تراجع حركة عشرين فبراير، فإننا توقعنا هذا النهوض الأخير، قلنا إنه قادم حتماً، وأما بأن الطبقة العاملة المغربية والشباب الثوري وعموم الكادحين سينهضون مجدداً للنضال، مثلما نحن مؤمنون بأنها ستنهض مرراً وتكراراً مستقبلاً للنضال ضد الاستغلال والدكتاتورية.

تتبع هذه القناعة من فهمنا لطبيعة المرحلة التي دخلناها على الصعيد العالمي ومحلياً،

وسيتحرك بقية كلاب السلطة، سواء بمغازلة الحراك أو بالهجوم عليه، وهدفهم جميعاً هو تخريبه من الداخل والقضاء عليه».

وقلنا إنه: «علينا الحذر، علينا ألا نثق إلا في قواتنا الخاصة، علينا ألا نثق إلا في الشباب والمناضلين الذين أثبتوا في الميدان استحقاقهم والقادة الذين ننتخبهم بشكل ديمقراطي».

ونبينا إلى أن النظام «سيبذل كل جهد ممكن لعزل الحراك بمنطقة الحسيمة والنواحي عن بقية المغرب، من خلال تصويده وكأنه حراك لبعض "الانفصاليين" "العنصريين" الذين لا يهمهم سوى تقسيم البلد. ولينجح هذا التكتيك سيحرك النظام بعض جمعياته لتستعمل خطاباً انفصالياً عنصرياً، وهو ما يمكن لبعض الشباب الساخط من التهميش و"الحكرة" أن يسقط ضحية له. إننا نتفهم مشاعر الغضب والسخط والإحباط التي يحسها هؤلاء الشباب، لكننا في نفس الآن ننصحهم بالأبقاء على من يوجههم لأن يعزلوا نضالاتهم عن نضالات بقية الطبقة العاملة المغربية وعموم الكادحين في بقية مدن وقرى المغرب» [2].

وذلك ما تحقق بالفعل. حيث رفع النظام الدكتاتوري، في الأونة الأخيرة، من وتيرة القمع وحدته ليس في الحسيمة وحدها، بل في كل مكان، حتى الوقفات التضامنية السلمية التي شهدتها مختلف مدن المغرب تعرضت لقمع همجي استعمل فيها النظام، إلى جانب البوليس، جحافل البلطجية، حثالة المجتمع من المجرمين وأصحاب السوابق وباعة المخدرات بالمفرق واللصوص الصغار وأمثالهم... والذين يوحدهم جميعاً شعار: "لا للفتنة!!"

كما عمل على الدفع "بقيادات" جديدة للحراك، اختارهم من بين العناصر الأكثر مهادنة وتخلفاً، وحولهم الإعلام بين عشية وضحاها إلى "قادة" للحراك و"رموز" له؛ "قادة" لا يتركون أية فرصة تمر إلا ويؤكدون على ولائهم للملك ويلتمسون تدخله لحل المشاكل والاستجابة للمطالب!!

كما قفزت إلى السطح كائنات قذرة من رموز النظام القمعي مثل المدعو زيان، الوزير السابق في حكومات الحسن الثاني ومحامي الحكومة ضد القادة النقابيين سنوات التسعينات، والعدو الشرس لحركة عشرين فبراير وأبرز منظمي البلطجة ضدها قبل سنوات قليلة فقط. وحسن أوريد، الناطق السابق باسم القصر والوالي السابق لجهة مكناس وابن دار المخزن الوفي، إلى جانب بعض الصحفيين والمحامين المرتزقة، الخ... مستغلين الفراغ الذي تركه اعتقال القادة الكفاحيين والصدمة التي خلفتها موجة القمع والاعتقالات على الجماهير.

وبأسلوب مدروس انخرطوا جميعاً في مغازلة الحراك واعتبروا مطالبه بأنها مشروعة

يدخل الحراك في الأونة الأخيرة منعطفاً جديداً. فبعد أزيد من سبعة أشهر طويلة من النضالات البطولية رغم القمع والحصار، ها هو يصل إلى نقطة حرجة من تطوره أبرز عنوان لها غياب البرنامج والقيادة والتنظيم.

صحيح أن هذه النواقص قد صاحبت الحراك منذ بدايته، لكن وجود قادة نزهاء وشجعان وذوي حس كفاحي سليم غطي في البداية مؤقتاً وإلى حد ما عليها. فبرغم كل شيء لقد كانوا قادة ميدانيين واضحين في عدائهم للنظام الدكتاتوري، غير مستعدين لتقديم أي تنازل عن المطالب ولديهم حذر صحي وسليم من "أصدقاء" الحراك المزيفين، وخاصة الأحزاب البرجوازية أو "الدكاكين"، على حد تعبيرهم [1].

حاولت الدولة جاهدة وطيلة شهور كسر شوكة هؤلاء القادة بالقمع والمضايقات، كما حاولت شراء ذممهم، لكنهم عبروا عن صمود بطولي ونزاهة ثورية مثيرة للإعجاب. ومقابل ميزات هذه أولتهم الجماهير الشعبية حبها وثقتها وزادت من ثقافتها حولهم. وبفضل ذلك تمكن الحراك من الاستمرار والتوسع والتعمق رغم نواقصه الذاتية ورغم القمع والحصار.

لقد فهم النظام هذا، لذلك انتظر اللحظة المناسبة للانقضاض عليهم بحملة اعتقالات واسعة وسريعة ووحشية (حيث استعمل فيها المdahمات الليلية والاختطاف والتعذيب، الخ)، وقد وصل عدد المعتقلين حتى الآن أزيد من 140 معتقلاً.

كنا قد توقعنا هذا في مقال كتبناه في فبراير 2017، أي عندما كان الحراك ما يزال في أوج قوته، حيث نبهنا رفاقنا، الشباب الثوري وعموم الجماهير

«أن خطة النظام مفضوحة: هدفه الاستراتيجي هو إقبار الحراك، لكنه يفهم أنه لكي يصل إلى ذلك الهدف عليه أن ينهج العديد من التكتيكات المرحلية:

[...] - عزل الحراك عن حاضنته الشعبية في الحسيمة والمناطق المجاورة.  
- رسم خطوط حمراء للحراك نفسه فكلماً كسب جولة كلما عمل على تحصين ما حققه والانتقال إلى الخطوة الأخرى.  
- التحضير لحملة قمع أخرى ضد المحتجين وخاصة قادة الحراك».

وقلنا إنه «[...] بمجرد ما ستسبح له أول فرصة سوف يشن هجمته على قادة الحراك وينتقم منهم ومن خلائهم من الجماهير التي "تجرات" ورفعت رأسها وتحدثت جبروتها».

وأشرنا إلى أنه: «لن يستعمل القمع البوليسي فقط، بل سيستعمل كذلك عصابات البلطجية وجمعيات المرتزقة، وسيجند شبكات أحزابه الرسمية لتخريب الحراك. ستتحرك الأصالة والمعاصرة وستتحرك العدالة والتنمية،

لم تكن تلك المجالس من إبداع لينين أو تروتسكي، بل كانت نتاجا لمبادرة العمال أنفسهم. وبفضلها تمكنت الطبقة العاملة الروسية والفلاحون الفقراء والجنود الثوريون من بناء الدولة التي كانت، قبل انحطاطها الستاليني، الدولة الأكثر ديمقراطية في التاريخ.

نفس الشيء رأيناه أثناء الثورة التونسية، حين شهدت بدورها ظهور لجان الأحياء والمحافظات، والتي لعبت دورا مهما في تطور الثورة واستمراريتها وامتدادها، بل وكانت لتشكل جنين السلطة الشعبية في وجه الدولة البرجوازية، لولا خيانة الإصلاحيين (الجهة الشعبية) وتعاونهم مع النظام القديم، بحجة أن "الوقت لم يحن بعد" لبناء أجهزة سلطة العمال والشباب الثوري وعموم الكادحين.

**بناء المجالس الشعبية، مجالس العمال** والشباب الثوري والنساء الكادحات والفلاحين، في أماكن العمل والثانويات والأحياء الفقيرة، والتنسيق بينها عبر انتخاب ممثلين في الجموعات العامة والرقابة عليهم من طرف الجماهير وحققها في عزلهم في أي حين. هذا هو الشعار الذي يجب علينا أن نضعه على رأس جدول الأعمال. يجب أن يكون للحراك قيادة منتخبة بشكل ديمقراطي من طرف الجماهير ويمكن محاسبتها من طرف الجماهير. بهذا وبهذا فقط سنتمكن من منع النظام وأذنابه من اختراق الحراك وفرض "قادة" مزيفين عليه.

**لا ثقة إلا في قوانا الخاصة! لا ثقة إلا في اللجان والمجالس المنتخبة ديمقراطيا، أما هؤلاء "الأصدقاء" الذين ظهروا فجأة، وصاروا يتحدثون باسم الحراك ويرسمون له السقف الذي أراده له، لمصلحة أسيادهم في الدولة الذين بعثوهم، من أمثال زيان وغيره، فلا ذرة من الثقة فيهم. إنهم يغازلون الحراك الآن لاستعماله في خدمة مخططاتهم السياسية ولكي يسهل عليهم القضاء عليه في النهاية.**

علينا العمل فوراً، ومن خلال الجموعات الجماهيرية، على صياغة برنامج يكثف كل مطالب الجماهير في نقاط واضحة تربط بشكل جدلي بين المطالب الاقتصادية (البنية التحتية والتشغيل، الخ) وبين المطالب السياسية (إطلاق سراح المعتقلين السياسيين، ومحاكمة المسؤولين عن قتل الشهيد محسن فكري وشهداء عشرين فبراير، والمسؤولين عن قمع الاحتجاجات والقضاء على الدكتاتورية والاستبداد) ويوسع آفاق الحراك على التغيير الجذري للمجتمع.

وفي هذا السياق هناك وهم يروج له "أصدقاء" الحراك المزيفين وبعض السذج، مفاده أنه كلما كانت مطالب الحراك بسيطة كلما سهل الاستجابة لها من طرف الدولة، وأنه إذا تخلىنا عن التنديد برموز الفساد لصالح خطاب مهادن يدعو إلى "تدخل الملك" و"تفهم الحكومة لشرعية المطالب" وأن "مطالبنا اقتصادية محضة وليست سياسية"، وما إلى ذلك، كلما كان تعامل الدولة لطيفا وجاء الحل بسرعة. "يكفي أن نطلب بالتدخل الملكي لكي تحل كل المشاكل"، هذا ما يقوله لنا هؤلاء المشعوذون.

الملك" وتحولهم إلى رموز وفرضهم قادة للحراك، ليسهل التعامل معهم والتعاون معهم على القضاء عليه.

كما استعاد المبادرة أيضا على الصعيد الوطني، حيث تمكن من إجهاض التطور الكفاحي للعديد من حركات التضامن في المدن الأخرى، والتي كانت تبشر بإمكانية كسر الحصار عن الحراك في الريف وإعطائه زخما جديدا وتحويل "الحراك الريفي"، كما يقال، إلى ربيع مغربي جديد، ليس فقط من خلال القمع الوحشي والعسكرة واستعمال البلطجية ذوي السوابق للهجوم على الوقفات السلمية، بل وكذلك من خلال تسريب عملائه والأحزاب الملكية الرجعية إلى لجان الدعم ووقفات الاحتجاج، مما قضى على أي إمكانية لتطورها في اتجاه كفاحي.

هذا الوضع سيجعل الحراك يقف حتما أمام خيار من اثنين، إما أن يطور أشكاله التنظيمية ويمتلك برنامجا واضحا وتكتيكات صحيحة وقيادة منتخبة ديمقراطيا ويمكن للجماهير مراقبتها ومحاسبتها وعزلها في أي حين، أو أنه سيتعرض للفشل. لا يعني هذا أن الحراك سيتوقف فورا، إننا بالعكس نعتقد أنه قادر على الاستمرار لفترة معينة من الوقت بفضل التضحيات البطولية التي يقدمها الشباب الثوري وعموم الكادحين، لكن هذه الاستمرارية ستكون أشبه بالزخم المتبقي من اندفاع المرحلة السابقة لا أكثر [3]. لأن الجماهير لا يمكنها أن تبقى في حالة غليان بدون نهاية، عندما لا يكون هناك تنظيم ولا أفق واضح.

لقد سبق لنا أن نهبنا إلى هذا القانون عندما قلنا في وثيقة (منظور اتنا لحركة عشرين فبراير)

«إن من يعرف شيئا عن كيفية سير الحركات الثورية الجماهيرية يعرف بالتأكيد أن الثورة ليست مسيرة ظافرة من الانتصارات في خط تصاعدي مستمر. إنها سيرورة معقدة من المدهم والجزر، من الصعود والهبوط. من فترات الانتصارات الباهرة وأشد لحظات الهزيمة قتامة، بل وحتى التراجعات.

كما أن من يعرف شيئا عن الحركة الجماهيرية يعرف أن الجماهير لا يمكنها أن تبقى في الشوارع إلى الأبد في حالة غليان دائم عندما لا يكون الأفق واضحا بالنسبة لها. إن الجماهير قادرة على تقديم أعظم التضحيات، وقد قدمت بالفعل تضحيات جسيمة، لكنها لا تقوم بذلك إلا في حدود معينة ومن أجل أهداف معينة. إنها تعامل الاحتجاج بجدية كبرى، [...] ولذلك فإنها تنتظر منه أن يوصل إلى نتائج ملموسة».

### ما العمل الآن؟

بما أننا نخلد هذه السنة الذكرى المئوية لثورة أكتوبر الاشتراكية، التي تمكنت بفضلها الطبقة العاملة الروسية من إسقاط النظام الاستبدادي القيصري، سيكون من المفيد جدا أن نتعلم من دروسها الغنية. ومن أهم هذه الدروس أن الطبقة العاملة الروسية عندما ثارت ضد النظام القيصري عملت على بناء مجالس منتخبة ديمقراطيا في المصانع والجامعات والتكنات العسكرية والأحياء الفقيرة والقرى.

باعتبارها المرحلة الأكثر اضطرابا في التاريخ، وهو ما كنا قد شرحناه في وثيقة منظورات المغرب لسنة 2016، أبريل 2016، حيث قلنا:

«إن المرحلة الجديدة التي ندخلها، على الصعيد العالمي وإقليميا ووطنيا، هي مرحلة الإفلاس التام للرأسمالية والهجومات والتكشف والاستغلال من جهة، ومرحلة نهوض نضالي عاصف للعمال والطلاب والشباب المعطل وعموم الفقراء ضد الدكتاتورية والرأسمالية وسياسة التشف والاستغلال والتهميش، من جهة أخرى.

[...] السخط يتراكم في كل مكان وبين كل فئات الجماهير، بعضها قام بالفعل إلى النضال وبعضها الآخر سوف ينهض حتما خلال الفترة المقبلة، وليس للنظام الرأسمالي القائم ما يقدمه لهم سوى القمع.»

وأكدنا أنه «سوف تنهض الجماهير مرارا للنضال من أجل مطالب اقتصادية وسياسية متعددة، وستعمل على اختبار الأحزاب الواحد منها تلو الآخر وستقوم بالضغط على النقابات وتغيير نضالات خارج التنظيم.»

كما نهبنا من أن «هذا لا يعني أن الحركة الثورية ستسير في طريق مهيد، من انتصار إلى آخر. إن العكس هو الصحيح. ففي ظل غياب القيادة الثورية ستسير الانتصارات العظيمة يدا في يد مع الهزائم القاسية، وستكون فترة المخاض طويلة ومؤلمة.»

في ظل هذه المرحلة المضطربة، عندما يكون التراجع واقعا ملموسا والجميع محبط دورنا هو استخلاص الدروس ودعوة الشباب إلى استعادة الأمل والاستعداد للنهوض الحتمي المقبل، أما عندما يصير النهوض واقعا ملموسا فيكون دورنا هو طرح الشعارات المناسبة لتطويرة سياسيا وبرنامجيا وتنظيميا، مع تحذير الشباب من المخاطر المحدقة به ونواقصه وخطط ومؤامرات الأعداء والخصوم.

مهمتنا، نحن الماركسيون، أن نلعب دور زرقاء اليمامة بأن نخبر الشباب المنخرط في النضال بالمخاطر المحدقة بالحراك، وليس أن ننخرط في ركب من يتغنون بمنجزات الحراك سواء منهم المدفوعين بالانبهار الساذج الذي يمنعهم عن رؤية المخاطر، أو هؤلاء الأصدقاء المزيفين الذين يغازلونه لكي يسهل عليهم خداع الجماهير المناضلة، أي الذين يحضنون الطفل ليخفوه.

وعليه فإننا نقول الآن إن الحراك الحالي قد وصل إلى نقطته القصوى التي تسمح بها الأشكال التنظيمية التي اشتغل بها لحد الآن وشعاراته التي رفعها لحد الآن وآليات اشتغاله الحالية. كما أن النظام قد بدأ بالفعل يستعيد المبادرة بحملة منسقة من القمع في الشوارع، والاعتقالات الموجهة ضد القيادة الأكثر كفاحية للحراك لإبعادهم عن إمكانية توجيه الحراك، بعد أن تعذر عليه شراء ذممهم ورشوتهم ليخونوا، وبالموازاة مع ذلك يعمل عبر مختلف الوسائل على دفع وجوه جديدة من "القيادات" المهادنة التي كل همها "الدعوة إلى تدخل الملك" والتعبير عن "الثقة التامة في

والقرى والتكنات، لكن ذلك بالضبط هو ما كان مفتقدا آنذاك وبالتالي سرعان ما تمكن النظام من استعادة توازنه وأخذ زمام المبادرة والقضاء على الحركة، بمزيج من القمع والتنازلات الشكلية والمناورات.

وكما سبق لنا أن قلنا في مقالنا المشار إليه أعلاه:

«إن المعركة مع النظام القائم والطبقة الرأسمالية الحاكمة، سبب كل الاضطهاد والاستغلال والتهميش الذي نعيشه، معركة طويلة لن تنتهي إلا بالثورة الاشتراكية ووصول الطبقة العاملة إلى السلطة، التي ستقضي نهائيا على النظام الرأسمالي التبعي القائم وعلى كل استغلال وكل قهر وكل اضطهاد».

وأكدنا أن «كل الظروف الموضوعية متوفرة لكي يتحقق هذا الهدف العظيم، كما أن الجماهير تناضل بشراسة النمر، وتعطي الدليل كل يوم وكل ساعة وكل دقيقة على أنها راغبة في التغيير الثوري وقادرة على إنجازه. [...] إن ما ينقص هو العامل الذاتي، أي: الحزب الماركسي الثوري القادر على قيادة الطبقة العاملة وعموم الجماهير الكادحة لحسم السلطة والبدء في التغيير الاشتراكي للمجتمع».

وأضفنا «[...]» «إن قوة الحركة المعاصرة تكمن في استيقاظ الجماهير [...] وضعفها يكمن في عدم كفاية وعي ومبادرة القادة الثوريين». وهذا التناقض هو ما يتوجب علينا، أيها الشباب الثوري، أن نحله لكي نقدم لشعبنا ما ينتظره من جيلنا، ونحقق ما ناضل من أجله أجدادنا وبنينا مستقبلا مشرقا للأجيال القادمة: مستقبل الاشتراكية والحرية».

وقلنا: «إننا في رابطة العمل الشيوعي، الفرع المغربي للتيار الماركسي الأممي، نعمل على بناء الحزب البروليتاري الثوري المغربي، فإن كنت متفقاً مع أفكارنا التحق بنا في هذا النضال من أجل الثورة الاشتراكية في بلدنا ومنطقتنا والعالم».

التحقوا بالفرع المغربي للتيار الماركسي الأممي لإنجاز هذه المهمة التاريخية العظيمة: مهمة بناء الحزب الذي سيحمي نضالات الشعب المغربي من أن تصيب هباء ويقودها للقضاء على الاستغلال والدكتاتورية وبناء مغرب الاشتراكية والحرية.

### هوا مش:

1: لا نخفي في هذا السياق اختلافنا معهم في موقفهم العدائي حتى من التيارات السياسية اليسارية التقدمية، رغم تفهمنا لدوافعه فمن لسعته الأفعى يحذر من الحبل.

2: (المغرب: الحراك الثوري بالحسيمة يتعرض للقمع - «إن قوة الحركة المعاصرة تكمن في استيقاظ الجماهير، وضعفها يكمن في عدم كفاية وعي ومبادرة القادة الثوريين»)

3: كما أنه يمكن للوضع أن يعرف تطورا مفاجئا في حالة وقوع حادث، مثل سقوط شهيد أو اندلاع احتجاج مشابه في منطقة أخرى من المغرب لهذا السبب أو ذلك، أو غيرها من الأحداث التي يمكنها أن تشكل شرارة لنهوض جديد. وهو ما يعمل النظام جاهدا على تلافي وقوعه.

الشعب المغربي في كل مكان، كما أن هدفنا هو نفس الهدف الذي يسعى إليه كل أبناء الشعب المغربي، أي: الحرية الكرامة العدالة الاجتماعية.

علينا أن نعمل على توجيه نداء إلى عموم الطبقة العاملة المغربية والشباب الثوري في بقية مدن وقرى وجهات المغرب للنهوض إلى النضال الموحد ضد النظام الذي يستغلنا جميعا ويضطهدنا جميعا، والتنسيق في الأشكال النضالية والمطالب والهياكل التنظيمية: مجالس شعبية كفاحية في كل قرى وبلدات ومدن المغرب.

وبالعودة إلى دروس الثورة الروسية نصيف أن من أهم الدروس كذلك، بل أهم درس على الإطلاق، هو أن الثورة رغم تمكنها من إسقاط القيصر وبناء المجالس (السوفييتات)، فإن البرجوازية، بالتحالف مع الإصلاحيين، كادوا يتمكنون من القضاء على الثورة وإعادة النظام القديم، بل وكادوا يدفعون بالبلد إلى الخراب وإقامة نظام فاشستي دموي.

كادت تلك المخططات الرجعية تنجح لولا وجود الحزب البلشفي، الحزب العمالي الماركسي الثوري، بقيادة لينين وتروتسكي، والذي وحد نضالات العمال وقادهم، على رأس بقية حلفائهم من عمال فقراء وجنود ثوريين وعموم الكادحين، لحسم السلطة بين أيديهم ومصادرة أملاك أصحاب الأبنك والمصانع وكبار الملاكين العقاريين، ووضعها تحت رقابة مجالس العمال والفلاحين الفقراء والجنود الثوريين.

وما دام هذا العامل الذاتي غائبا عندها، أي ما دامت الطبقة العاملة المغربية مفتقدة لحزبها الثوري، ستستمر الدولة البرجوازية قادرة على استعادة توازنها والقضاء على كل حراك مهما كانت قوته ومهما طالت مدته.

فلننظر على سبيل المثال إلى ما حدث في مصر وتونس خلال السنوات الأخيرة: لقد خرج ملايين العمال والشباب الثوري إلى الشوارع وتصدوا للبوليس وتحذوا التقتيل والاعتقالات والبلطجية وكل صنوف القمع؛ كانت السلطة في أيديهم بينما كانت الدولة البرجوازية معلقة بخيط رفيع، لكن تلك الجماهير التي علقت على أبواب البرلمان ومقرات الحكومة لافتة "معلق بأمر من الثورة"، لم تتمكن من أخذ السلطة السياسية ومفاتيح الاقتصاد بأمر من الثورة، بسبب غياب القيادة الثورية الحازمة. فكانت النتيجة الحتمية هي أن الدولة البرجوازية استعادت المبادرة وضاعت فرصة إحداث تغيير ثوري عميق في المجتمع.

ولننظر إلى ما حصل حتى عندها في المغرب خلال السنوات الأخيرة، عندما تمكنت حركة عشرين فبراير من تعبئة عشرات الآلاف من العمال والكادحين في أغلب مدن وبلدات وقرى المغرب. عندما وقف النظام عاجزا ومرعوبا أمام قوة الجماهير. كان من الممكن أن يتحول ذلك الحراك إلى ثورة ظافرة، لو توفر للشعب المغربي آنذاك حزب عمالي ثوري يمتلك جذورا عميقة في المعامل والنقابات والأحياء الفقيرة

أليس مطلب بناء مستشفى وجامعة مطالب بسيطة؟ كم ستكلف؟ بضعة مليارات من السنتيمات؟ الأكيد هو أنها لن تكلف حتى ما كلفه مؤخرًا شراء زوجة الملك لقصر باليونان لقضاء عطلتها (3,8 مليون أورو، أي حوالي 42 مليون درهم، أو 4 ملايين ومائتي مليون سنتيم). وطبعا لن تكلف ولو جزءا بسيطا من المبلغ الهائل الذي يمتصه القصر من الميزانية العامة والذي يتجاوز 200 مليار سنتيم في السنة الواحدة.

فلنكن واضحين، ليس السبب في تعنت الدولة في الاستجابة لهذه المطالب الشعبية البسيطة هو عدم القدرة على تمويلها، بل لأنها تعلم أن الاستجابة لها سيعني بالضرورة نهوض مناطق أخرى للسير على نفس النهج، نهج النضال لفرض المطالب، وهذا مسار خطير على الدولة والطبقة الحاكمة.

إنها معركة كسر عظام بين الدولة وبين الجماهير، نهايتها لن تكون سوى هزيمة طرف واستسلامه أمام الآخر، إما أن تنتصر الجماهير وتفرض مطالبها المشروعة، ما سيفتح الباب أمام نهوض نضالي واسع على الصعيد الوطني لانتزاع الحقوق المادية والديمقراطية، وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى تغيير جذري، وإما أن تنتصر الدولة وتفرض الوضع القائم، ومنطق التسول والصدقة و"قفة رمضان" و"التدشينات الملكية".

إن المعركة من أجل المستشفى والجامعة والتشغيل وغيرها من المطالب الاقتصادية هي معركة سياسية بامتياز لن تنتج إلا بفرض تغيير السياسة الرسمية: سياسة النهب والتهميش والتفجير وإسقاط القائمين عليها والمستفيدين منها. كما أنها معركة تقتضي النضال من أجل حرية الظاهر وإطلاق سراح المعتقلين ومحاسبة ناهبي المال العام، الخ، والتي هي كلها مطالب سياسية بوضوح.

الخيار المطروح الآن أمام الحراك ليس هو التراجع عن هذا الشعار أو ذلك، وتغيير هذا التكتيك أو ذلك، إن الخيار المطروح أمام الحراك هو إما الاستمرار في النضال الكفاحي بمطالب واضحة جذرية، وبين الاستسلام وتقبل الصدقات وانتظار "التدشينات الملكية".

وعليه، فلا طريق إلا مواصلة النضال وتجزيره وإعطائه أفقا ثوريا غايته إسقاط نظام الدكتاتورية والاستغلال والقمع الذي نهب البلد وخربها طيلة أزيد من ستة عقود. وأهم من يظن أن هذا النظام يمكن إصلاحه، وواهم من يظن أنه يمكن التعويل على نفس النظام الذي نشر وحمى الخراب والقتل والتهميش والفقر طيلة عقود، من أجل أن يصير نظاما ينشر الخير والازدهار والحرية.

علينا أن نعمل على كسر الحصار الذي يعمل النظام وأذنايه على ضربه على الحراك، لعزله عن بقية مدن وقرى المغرب، من خلال تصويرهم له على أنه حراك "ريفني" "عنصري" "انفصالي"، بأن نعرف بأن مطالبنا هي نفس مطالب بقية الطبقة العاملة وعموم الشعب الكادح في كل ربوع المغرب، وأن عدونا هو نفس النظام الذي يفرض الفقر والاستغلال والنهب على كل

## إفلاس النيوليبرالية



هي ما سبب أو أطال الطفرة العظمى؛ وهو ما شرحه وقتها تيد غرانت ( انظر " Will there be a Slump?" المنشور عام 1960). لكن تلك الحقبة كانت مختلفة بشكل كبير جدا مع فترة ما بين الحربين التي كانت تعرف بطالة جماهيرية وصراعا متفشيا أيضا لدرجة أنه أثناء فترة ما بعد الحرب، ظنت كل طبقات المجتمع أن الرأسمالية تغيرت بشكل جذري. ظن الأغلبية أن توالي الطفرات الاقتصادية والركود لم يعد لها مكان سوى في كتب التاريخ.

بالتالي شكل ركود 1973-1974 صدمة سياسية هائلة. تحركت الطبقات العاملة عالميا من أجل الدفاع عن مكاسب فترة ما بعد الحرب، بينما الطبقات الحاكمة، من جهتها، كانت عازمة على ضرب مستويات المعيشة واستعادة معدل الربح. ونتيجة لهذا الصراع اجتاحت موجة ثورية العالم الرأسمالي أجمع، وضربت كل المسلمات السابقة عرض الحائط وتم التشكيك في صحتها. وبالإضافة إلى تزايد نسبة البطالة بإطراد، شهد الاقتصاد العالمي ارتفاعا مطردا للأسعار كذلك. كان المسبب الأول للتضخم هو أزمة أسعار النفط لسنوات 1973 و1979. لم يسبق أبدا أن شهدنا حدوث التضخم مع الركود الاقتصادي. وقد أطلق على تلك الظاهرة "الركود التضخمي" (stagflation). كانت هذه هي البوتقة التي أنتجت النيوليبرالية.

كان هنالك بضعة علماء اقتصاد يمينيين، وأكثرهم شهرة هو ميلتون فريدمان، لم يفتنعوا أبدا بالخرافة الكينزية القائلة بأن الرأسمالية تم ترويضها. تلقى هؤلاء العلماء دعما متزايدا مع انهيار الفكر الاقتصادي الكينزي، وبحلول نهاية السبعينات هيمنوا على كليات الاقتصاد في الجامعات. تلقى أفكارهم ترحيبا واسعا، وكان رئيس الوزراء البريطاني العمالي جيمس كالاغان ممن رحبوا بها، حيث قال في مؤتمر حزب العمال عام 1975: «كنا نعتقد أنه بإمكانك أن تخرج من الركود الاقتصادي عن طريق الإنفاق وأن تزيد نسبة التوظيف عن طريق تخفيض الضرائب وزيادة الإنفاق الحكومي. أقول لكم بكل صراحة أن ذلك الخيار لم يعد موجودا، وفيما يتعلق بنجاحه سابقا، فهو لم ينفذ إلا في الحالات التي تلت الحرب العالمية الثانية عن طريق ضح

وقال جون سينتامو للمصرفين على بشكل صريح: "بالنسبة إلى مراقب مثلي، أولئك الذين خفضوا عمدا قيمة أسهم HBOS بـ 190 مليون جنيه، على الرغم من قاعدته الرأسمالية القوية جدا، ودفعوه إلى يد Lloyds TSB، هم في الواقع لصوص أبناءك وناهبو الأصول المالية".

وقال " من بين المفارقات حول هذه الأزمة المالية أنها تجعل العمل على الفقر يبدو قابلا للتحقيق تماما. تكفي 5 ملايين دولار (2.7 مليار جنيه استرليني) لإنقاذ حياة ستة ملايين طفل. ويمكن لقادة العالم أن يجدوا مبلغا يضاعف هذا المبلغ بـ 140 مرة لإنقاذ النظام المصرفي في أسبوع. وبالتالي كيف يمكنهم أن يقولوا لنا إن العمل بالنسبة للقراء مكلف للغاية؟".

هؤلاء الناس قلقون للغاية من الأزمة المالية. وما يبدو ظاهريا أنه أزمة مالية، هو في الواقع، أزمة الرأسمالية. في ظل الاقتصاد غير المخطط، يمثل المال العلاقة الوحيدة بين الناس. وكما شرح ماركس: " طالما استمر الطابع الاجتماعي للعمل يظهر كوجود مالي للسلعة، ومن ثم كشيء خارج الإنتاج الفعلي، فلا يمكن تجنب الأزمات النقدية". (رأس المال المجلد 3 ص 649 - الطبعة الإنجليزية)

### نشأة النيوليبرالية

نشأت الأيديولوجيا النيوليبرالية نتيجة العاصفة الاقتصادية التي أنهت طفرة ما بعد الحرب العالمية الثانية. في عامي 1973 و1974 رأينا أول أزمة عامة للرأسمالية العالمية. كانت الفترة السابقة لها، الممتدة ما بين 1948 و1973، العصر الذهبي للرأسمالية العالمية، للإنتاج كان يتصاعد عاما بعد عام، وكذلك مستويات المعيشة. وفي وضع التشغيل الشامل ذاك كان بإمكان الرأسماليين تقديم تنازلات للحفاظ على تحرك عجلة الإنتاج واستمرار تدفق الأرباح. ففي آخر المطاف، كانت الطبقة العاملة - في البلدان الرأسمالية المتقدمة على الأقل - تملك موقعا تفاوضيا قويا جدا.

كانت الأيديولوجيا المرتبطة بـ "العصر الذهبي" هي الاقتصاد الكينزي. يجدر بنا هنا الذكر أنه ليس من الصحيح أن الحلول الكينزية

شكلت النيوليبرالية، أو ما يسمّى أحيانا بـ "أصولية السوق"، أي سياسة عدم تدخل الدولة في الاقتصاد، أيديولوجية البورجوازية طيلة ثلاثة عقود تقريبا، بما تعنيه من خصخصة واسعة النطاق وغيرها من السياسات المرافقة لها. إلا أن انهيار الاقتصاد الحالي يجبر الحكومات على التدخل والضبط، بل وحتى تأميم الشركات لانعدام وجود خيار آخر، فهل ذلك موت "النيوليبرالية"؟

تواجه النيوليبرالية، التي هي الإيديولوجيا السائدة للرأسمالية الحديثة، تحديا مستديما. خلال ربع القرن الماضي شكلت النيوليبرالية، التي تسمى أحيانا "أصولية السوق"، أو سياسة عدم التدخل في الاقتصاد، الإيديولوجية التي عارضت بشكل صريح حقوق الطبقة العاملة وحاولت باستمرار ضرب مستوياتها المعيشية في كل أنحاء العالم. والآن يجبر انهيار الاقتصادي الحالي الحكومات على التدخل والضبط، بل وحتى تأميم الشركات، فهل ماتت "النيوليبرالية"؟

يبدو أن القانون النيوليبرالي قد تمزق. مارتن وولف، الخبير الاقتصادي في صحيفة فايننشال تايمز، يرجع التغيير إلى انهيار بنك Bear Stearns في مارس الماضي [2008]. "أذكر يوم الجمعة 14 مارس: إنه اليوم الذي مات فيه حلم السوق الحرة الرأسمالية العالمية. لقد سرنا، على مدى ثلاثة عقود، نحو النظم المالية التي يحركها السوق، لكن بقراره إنقاذ Bear Stearns، يكون مجلس الاحتياطي الاتحادي، الذي هو المؤسسة المسؤولة عن السياسة النقدية في الولايات المتحدة، وقائد رأسمالية السوق الحرة، قد أعلن نهاية ذلك العصر. وأظهر بالأفعال اتفاقه مع ملاحظة جوزيف أكرمان، الرئيس التنفيذي لـ Deutsche Bank، بأنه "لم أعد أؤمن بقوة الشفاء الذاتي للسوق. لقد وصل غياب القيود التنظيمية إلى نهايته".

ومع تقادم الأزمة في الوعي العام، عبرت الصحافة الرديئة عن نفس الفكرة، وإن على مستوى فكري أدنى، فقد كتبت الصحيفة اليمينية " Daily Express " : " لا تدعو الطفيليين يدمروا بريطانيا" (17.09.08). وبدأت المقالة بالقول: "تواجه ملايين الأسر البريطانية تدمير مستويات عيشها بينما يقف اقتصاد البلاد على حافة الكارثة بسبب جشع وغباء الطفيليين الأثرياء". فجأة أصبح سادة الكون، وصناع الثروة في المدينة وكناري وارف "طفيليين ومضاربين"، على حد تعبير أليك سالموند.

كما شن عليهم رئيس أساقفة كانتربري ويورك حملة قاسية. وندد روان وويليامز بالمضاربة التي "كانت محرك مكاسب مالية فلكية للكثيرين خلال السنوات الأخيرة". وقال إن الأزمة تظهر "حقيقة أنه تم خلق ثروة لا يمكن تصورها تقريبا من مستويات لا يمكن تصورها أيضا من المضاربات، والمعاملات الورقية بدون فوائد ملموسة سوى للمضاربين".

كانت محقة، ولو بمعنى آخر، وهو أن تلك الحقبة انتهت. هدفت النيوليبرالية لإعادة الأوضاع الرأسمالية العادية كما كانت عليه، بقرها الكامل، والطريقة الواحدة للدفاع عن المستويات المعيشية الآن هي التغيير الجذري للمجتمع.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية، سعى رونالد ريغن نحو نهج نيوليبرالي، وبحلول الثمانينات أصبحت النيوليبرالية الإيديولوجيا المهيمنة في العالم الرأسمالي. أصبحت المؤسسات الاقتصادية الدولية - صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية - حصوناً للنيوليبرالية، وتتمرت من غير رحمة على البلدان الفقيرة نيابةً عن الإمبريالية لفتح خدمات هذه البلدان وقطاعاتها التجارية والزراعية للبلدان الغنية وخصخصة هذه القطاعات وجعل مواردها الطبيعية متوفرة من غير قيود للناهبين الأجانب. ازداد تأثير أصولية السوق أكثر فأكثر في مجالس الاتحاد الأوروبي وبالخصوص البنك المركزي الأوروبي مع تأسيسه.

أعلن ريغن أن "الحكومة ليست الحل، بل المشكلة". وكرئيس للحكومة، سعى ريغن لجعل عبارته هذه صحيحةً بالنسبة للطبقة العاملة، فأحد أولى أفعاله كرئيس للولايات المتحدة هو تدمير نقابة مراقبي الخطوط الجوية. حين أضربت نقابة مراقبي الخطوط الجوية (باتكو) عن العمل في أغسطس عام 1981، أعلن ريغن أن الإضراب غير قانوني وأقال أكثر من إحدى عشر ألف مضرّب. النيوليبرالية في أساسها هي عودة إلى الليبرالية الاقتصادية للقرن التاسع عشر، وهي ليست بليبرالية اجتماعياً، بل هي بالضرورة سلطوية وقمعية تجاه الطبقة العاملة، فهدفها المركزي هو استعادة الهيمنة الكاملة للطبقة الرأسمالية.

والأهم من انتخاب ريغن رئيساً هو تعيين بول فولكر مديراً للاحتياطي الفدرالي - ألا وهو البنك المركزي الأمريكي - في عام 1979. قام فولكر بـ"التعامل" مع التضخم عن طريق زيادة أسعار الفوائد والسماح بنشأة بطالة على مستوى واسع. ولأن الولايات المتحدة هي القوة الرأسمالية المهيمنة أدى ذلك لارتفاع أسعار الفوائد في كل أرجاء العالم. عادت إشكاليات العقد السابق المالية تطارد الاقتصاد العالمي. وفي الأزمتين النفطيتين لعام 1973 وعام 1979، كسبت البلدان المصدرة للنفط مقداراً ضخماً من "البتروдолارات" بسبب أسعار النفط المتزايدة، ولكنهم لم يعلموا ماذا يفعلون بذلك التدفق الهائل من الأموال. هنأت البنوك الغربية الكبرى ذاتها لكيفية تدويرها البتروдолارات، حيث أخذت البنوك الغربية هذه الأموال وقذفتها على الدول الأقل نمواً على شكل ديون لبلدان العالم الثالث، ولوّت أيدي وزراء المالية في أمريكا اللاتينية مجبرةً إياهم على أخذ الأموال. ولكن تزايد أسعار الفوائد في الثمانينات جعل هذه البلدان الأقل نمواً غير قادرة على مواصلة التسديد.

كانت المكسيك أول بلدة أعلنت إفلاسها وكان ذلك عام 1982. ولكن طوال الثمانينات، تنقل صندوق النقد الدولي من غير رحمة في أرجاء أمريكا اللاتينية مطالباً بتسديد الديون نيابةً عن

(أو "السوق"، كما يسميها المدافعون عنها). كان ذلك هو موضوع مقال فرانسيس فوكوياما لعام 1989: "نهاية التاريخ؟".

### الكابوس التشيلي

اعتقد في بادئ الأمر أنّ النيوليبرالية تعارض مصالح الطبقة العاملة بشكل واضح جداً، وبذا يستحال تطبيقها في ديمقراطية سياسية، فالعمال سيصوتون ضدها، ولذلك فرضتها الطبقات الحاكمة كـ"تجربة" في تشيلي في أوضاع دكتاتورية عسكرية تحت حكم بينوشيه. بعد انقلاب 1973، شعر الجيش التشيلي بقوة كافية لتدمير النقابات الحرفية الحرة ومسح شبكة الأمان الاجتماعي وخصخصة العديد من الصناعات وفتح كل موارد البلاد للاستغلال الإمبريالي وإفقار الطبقة العاملة إفقاراً هائلاً. وهذا بالذات ما أرادت الطبقة الرأسمالية! تم تطبيق السياسات النيوليبرالية من خلال التعذيب والاعتقال وغيرها من وسائل العنف.

أفنع "فتيان شيكاغو" بينوشيه بهذه الأفكار، و"فتيان شيكاغو" هو مسمى أطلق على طلاب اقتصاد درسوا لدى ميلتون فريدمان وتقسوا بعدها كالوالباء في أروقة السلطة بعد الانقلاب من أجل تنفيذ عملية جارية لإلغاء الضوابط التنظيمية على البنوك. تبين لاحقاً كارتية هذه السياسة حيث أدت إلى أزمة مالية مدمرة في عام 1982. أجبرت الأزمة بينوشيه حينها على إعادة تنظيم البنوك من أجل الحيل دون حصول انهيار بنكي.

لم تشكل حقيقة عدم فعالية السياسات النيوليبرالية أو إمكانية برهنة كونها لم تنجح أبداً مشكلةً لدى مؤيديها. لو كان هنالك معنى واحد لـ"نجاح" السياسات النيوليبرالية فهو في كونها تارّج توازن القوى ضد الطبقة العاملة، وهذا هو مقصدها.

والمناصر التالي للنيوليبرالية هي مارجريت ثاتشر. سمح النظام الانتخابي البريطاني بفوز ثاتشر بأغلبية ساحقة بأصوات 43% من الناخبين. ورضيت بوجود بطالة شاسعة أثناء حكمها تجاوزت الثلاثة ملايين شخص. بدت بعض سياسات حكومتها الاقتصادية، مثل أسعار الفائدة العالية جداً والتي خنقت الاستثمار وأدت لفقد الجنيه الإسترليني والبضائع البريطانية قدرتهما التنافسية في الأسواق العالمية وكأنتها تعمّدت رفع مستوى البطالة وإبادة قطاعات كاملة من القطاع الصناعي. واستخدم العاطلون عن العمل كسوط لجد العمال الموظّفين من أجل قلب الأوضاع لما يخالف مصالح التنظيمات العمالية. حُزّن الفحم بكميات كبيرة كجزء من مواجهة حاسمة مقصده مع عمال المناجم، إذ نظر لهم كإجراء حرس الحركة العمالية، ودمّرت صناعة فحم نابضة بالحياة بسبب ضغينة سياسية بحته. لم يكن ذلك الأمر "فعالاً" بالمعنى العادي للكلمة، فقد شكّل هدراً ضخماً لموارد كان بالإمكان توظيفها لنفع المجتمع. غير أنّ الرأسمالية لا تهتم بمصلحة المجتمع، وقوتها المحركة هي الأرباح الخاصة. كان شعار ثاتشر الذي ترده هو "ليس هنالك بديل". تاق ملايين العمال والعمالات إلى العمالة الكاملة المضمونة والمستويات المعيشية المتصاعدة لأيام العصر الذهبي. ولكن ثاتشر

جرعة أكبر من التضخم في الاقتصاد، يتبعها مستوى أعلى من البطالة كخطوة تالية».

مثل ذلك رفضاً لأي محاولة لسياسات إنعاشية في مواجهة البطالة المتزايدة، ومثل قبولاً بأفكار المدرسة الاقتصادية النقدية (monetarism) وقبولاً بصعود سطوة الرأسمالية. ليست الأفكار النقدية - وهي جزء من الشريعة النيوليبرالية - مجرد نظرية اقتصادية جافة، بل هي سلاح هجوم مدرّوس على الطبقة العاملة. عاد النقديون إلى الفترة السابقة لكنيز حين حث علماء الاقتصاد الحكومات على عدم التدخل في الاقتصاد والاكتماء بالتحكم بالمعروض النقدي. وإن كان الكينزيون - مثلما هزئ بهم النقديون - هم "رجال الأمس" فالنقديون "رجال أول أمس".

### النيوليبرالية الظاهرة

لماذا يجب على الحكومة عدم التدخل في الاقتصاد؟ لأنّ منظرها اعتقدوا أنّ السوق (أو بالأصح، الرأسمالية) إن ترك من غير تدخل سينتج النتائج "الأفضل". السوق يفهم! هذا الإحياء المتعجرف لإيديولوجيا اقتصاد ما قبل الحرب كان سلاحاً ضد الصناعات المؤممة التي كافتحت من أجلها الطبقات العاملة، وسلاحاً ضد الاقتصاد المختلط الذي وفر للعمال بعض الحماية ضد قسوة السوق، وضد دولة الرعاية الاجتماعية وضد كل المكاسب التي حققها العمال خلال قرن كامل تقريباً من النضال ضد الرأسمالية غير المقيدة. وفق المبادئ النيوليبرالية، حتى محاولات إعادة توزيع الثروة يجب أن تُهجر كونها هجوماً على النتائج "الطبيعية" لقوى السوق، بحكم أنّ التقسيم الأنّي للدخل والثروة أنتجته السوق. في الواقع، أصبح السوق هنا الهأ. لو كانت هنالك بطالة، تخبرنا النيوليبرالية أنّ معنى ذلك هو أنّ الأجر عالية أكثر من اللازم. خفّض الأجر كي تحصل عمالة كاملة. هذا جنون، ولكنه جنون يخدم الطبقات الحاكمة بشكل جيد.

هنالك حديث آخر مرتبط بالنيوليبرالية وهو الحديث عن "العولمة". تمّ تخفيض الحواجز الجمركية في كل أرجاء العالم، ورأس المال كان ينتشر في كل مكان. زعم مؤيدو النيوليبرالية أنّ حدوث "العولمة" يعني أنّ مقاومة النيوليبرالية مقاومة عقيمة. ولأنّ قابلية رؤوس الأموال على التنقل في تزايد لا متناهي، أصبحت الدول القومية عاجزة أمامها، فاضطرت لتخفيض الضرائب على الأرباح والرضوخ لكل رغبات الشركات متعددة الجنسيات، وإن لم ترسخ فهذه الشركات ستنقل أموالها لمكان آخر بكل بساطة. الضوابط التنظيمية مُزّقت، وابتُز العمال حتى يقبلوا بأجر أقل فأقل وإلا سيخسرون وظائفهم. كانت العملية سابقاً إلى القاع. ولكن الواقع هو أنّ مقاومتها كانت متفشية! فلنا سابقاً أنّ هذه الأفكار هي بروباغندا الطبقات الحاكمة، وهي ليست إلا صورة تبسيطية للواقع.

تلقت فكرة انتصار النيوليبرالية أدناً صاغية بسبب انهيار الاتحاد السوفييتي والأنظمة الستالينية المرتبطة به في أوروبا الشرقية. انتصرت الرأسمالية في الحرب الباردة! هكذا زعموا، وبالتالي بدا أنّه لا يوجد بديل للرأسمالية

وافق الرئيس الفرنسي ساركوزي مع بحر التغيير في الوعي هذا: «فكرة السوق الجبار من غير قواعد أو تدخل سياسي فكرة حمقاء». إذًا، فالأرثوذكسية الاقتصادية المعصومة الأمس أصبحت اليوم فكرة حمقاء! أتبع ساركوزي قائلًا: «انتهى زمن التنظيم الذاتي، وانتهى زمن عدم التدخل، وانتهى زمن السوق الجبار المحق دائمًا».

كل هذا الانتقاد انتقادًا بئسًا لم يسبق له مثيل في هذا الجيل. ولكن ليس من هؤلاء الناقدين بالطبع من يقترح بديلاً عن النظام الرأسمالي. يتحدثون وكأنهم خدعتهم خزعات النيوليبرالية، وحقنهم موجّه تجاه "العابرة" المايلين حين أدركوا الآن أنهم ليسوا سوى دجاجين حصدا لأنفسهم ثروات على حسابنا جميعًا ورمونا جميعًا في الوحل أثناء ذلك.

### "الصفقة الجديدة"

إنهم يدعون إلى الضبط التنظيمي، فالرأسمالية - حسب زعمهم - هي فعلاً نظامٌ جيد ولكنها بحاجة لتنظيم مناسب. ولكن ما هي العلاقة بين الرأسمالية والضببط التنظيمي؟

ومع أننا لم نسمع بأي خطابٍ معادٍ ضمنيًا للرأسمالية حتى الأونة الأخيرة، أُطلقت "صواعق" خطابية مقارنة في التاريخ: «ممارسات الصيرفيين عديمي الضمير تقف مدانة في محكمة الرأي العام، ترفضها قلوب وعقول الرجال... هبط الصيرفيون من مقاعدهم العالية في قمة معبد حضارتنا»، هذا ما قاله الرئيس الأمريكي فرانكلن روزفلت يوم إطلاقه مجموعة برامج "الصفقة الجديدة" الاقتصادية في الولايات المتحدة في الثلاثينات. كان أول فعلٍ لروزفلت كرئيس هو إعلان عطلة مصرفية، وهو مشابه لحظر البيع على المكشوف الذي فرض على جانبي الأطلسي أعقاب الأزمة. كان ذلك إجراءً مكافئًا للذعر، ولا يتطرق لأسباب الذعر، وهي واقعًا مشاكل النظام المالي الحقيقية، وليست الهستيريا النفسية. كان روزفلت صريحًا فيما يهدف إليه: إنقاذ الرأسمالية من ذاتها. تبجح حينها قائلًا: «صوت الأحداث العظيمة بنادي، أصلح إن أردت أن تحافظ».

قام روزفلت بعدها بعدة إجراءات إصلاح مصرفي متنوعة. قد تكون هذه الإجراءات هي الإجراءات "الصحيحة" وقد لا تكون، ولكنها على أي حال مثلت تدخلًا شديدًا في قوى رأس المال المالي. فصل قانون جلاس-ستيغال الذي أقر عام 1933 ما بين مصارف الاستثمار والخدمات المصرفية للأفراد. ولكن ذلك لم يكن ضروريًا بعد الأزمة الأخيرة كون مصارف الاستثمار الأمريكية الخمسة دمرت جميعًا الأزمة الاقتصادية. فككت مواد أخرى من قانون 1933 تدريجيًا نتيجة جنون إلغاء الضوابط التنظيمية منذ ثمانينات القرن الماضي، وإلغاء الضوابط التنظيمية هو بالطبع أحد المسلمات الرئيسية للنيوليبرالية.

أنشأ روزفلت المؤسسة الاتحادية للتأمين على الودائع من أجل إيقاف موجات الذعر المصرفي وموجات إلغاء البنوك، حيث أمنت المؤسسة

إخماد نار الأزمة ومن ثم إصلاح النظام المالي الحفاظ على مستوى التضخم، ومن ثم تفعيل ضوابط تنظيمية جديدة وفعالة. ولكن القادم أسوأ»، وتضيف:

الدراما المتصاعدة حول خطة الإنقاذ الخاصة بهنري بولسون كانت موطدة بشدة حتى أنها أنحت كل شيء آخر جانبيًا، حتى انهيار بنك الإقراض العقاري واشنطن ميوتشوال، وهو أكبر إفلاسٍ مصرفيٍ شهدته الولايات المتحدة في تاريخها. ولكن هنالك أسئلة أعمق تكمن وراء الخلافات حول حزمة الإنقاذ، وهو ما سلط عليه أساقفة كانتربري ويورك الضوء في مداخلتهم في الجدل حول مستقبل الرأسمالية. لو كان هنالك جانبٌ جيدٌ لهذه الأزمة المريعة، فهو أنها أعطتنا فرصة لا تأتي إلا مرة في كل جيل لتفنيد خرافة السوق الجبار.

وعن مصرفي "مدينة لندن" تقول: «لم يزعم مصرفيو مدينة لندن يومًا وجود تبريرات أخلاقية لنشاطاتهم، ولكنهم تمكنوا من لبس وشاح السلطة لمجرد كسبهم - أو مظهر كسبهم - حجمًا هائلًا من الأموال. قبل الجميع تقريبًا - السياسيون والجهات التنظيمية والصحفيون والمصوتون ومقرضو الرهون العقارية - بالمدينة بتقييمها الذاتي لذاتها. سواء أرضيًا أم لم نرضى، اعتبرت رأسمالية السوق الحر أمرًا منيعًا.»

وبالنسبة لمننقديهم:

ومن جادلوا أنّ تلك العلوات الضخمة أضرت بالنسيج المجتمعي لكونها تزيد من اللامساواة وتقوض تصوّر الناس للإنصاف، نظر إليهم بازدراء وزعم أنهم مجرد يساريين رديين أو أناس غيورين. ومن دعوا إلى فرض ضوابط تنظيمية أقوى تمّ تجاهلهم باعتبارهم متطرفين وبيروقراطيين ومعيقين للإبداع. ومن شعروا بعدم الراحة تجاه بعض النشاطات المعينة أقيمت محاضرات عليهم حول منفعة الانتشار التدريجي المزعم للثروة من الطبقات الغنية إلى عامة الشعب.

وتستخلص قائلة: «يجب أن تدفعنا هذه الأزمة إلى إعادة تقييم علاقتنا مع المال والديون، وأن نفكر بجديّة بكيفية خلق نوع من الرأسمالية أكثر إنصافًا وشمولًا. يجب ألا تكون هنالك عودة لأوثان السوق». وبملاحظة ملحة وإن كانت أقلّ مثاليّة، أعلن رئيس هيئة الأوراق المالية والبورصات في الولايات المتحدة كريستوفر كوكس بعد الأزمة: «أوضحت لنا السنة الأشهر الماضية بشكلٍ كافٍ أنّ التنظيم الطوعي ليس ناجعًا».

وفي ملاحظة أشد حدة، قال ديفيد روثكوبف وقد كان مسؤولًا كبيرًا في وزارة التجارة أثناء إدارة بيل كلينتون أنّ العالم دخل لحظة تحول: «هذه نقطة فاصلة، هذه نهاية خمسة وعشرين عامًا من الرغيغية-التأشيرية. ودعوات ترك السوق وشأنه وأن الحكومة الأفضل هي الحكومة الأصغر انتهت - حسب الأمر». لخص بين بيرنانكي وقد كان حينها رئيس الاحتياطي الفدرالي المزاج الجديد: «لا يوجد ملحدون في الخنادق، ولا يوجد مُدلجون في الأزمان المالية».

القوى الإمبريالية. طلب صندوق النقد الدولي من حكومات أمريكا اللاتينية التوقف عن محاولة تحسين أوضاع مواطنيها المعيشية وضخ الموارد الطبيعية عوضًا عن ذلك من أجل تسديد الديون. أطلق على ذلك مسمى التصنيع الموجّه بالصادرات، وكلّ ذلك كان جزءًا من المشروع النيوليبرالي.

كانت النتيجة كارثية بالنسبة لأمريكا اللاتينية، وأطلق على الثمانينات مسمى "العقد المفقود". ما بين عام 1980 و1989 انخفض الإنتاج وانخفضت المستويات المعيشية في كل أرجاء أمريكا اللاتينية، وانخفضت حصة أمريكا اللاتينية من الإنتاج العالمي من 6% حتى 3% مع انتهاء العقد. وبينما ازداد الإنتاج بنسبة 2,5% سنويًا خلال عقد أزمة 1973-1980، فقد انخفض بمعدل 0,4% سنويًا ما بين 1980 و1989. حصلت الإمبريالية على ما تريد. وحتى أواخر عام 2005، حملت أمريكا اللاتينية ثقل دين قدره 2,94 ترليون دولار، أغلبه ورثته من الثمانينات. شكّل ذلك الدين قرابة ثلثي ديون "الأسواق الناشئة" كاملةً.

لا تزال الجراح بارزة حتى يومنا هذا. في عام 2003 توقعت ورقة إعلامية من مركز الأبحاث الاقتصادية والسياسية بعنوان "عقدٌ مفقود آخر؟" لمارك فيسبروت وديفيد روزنيك نموًا سنويًا بانسًا قدره 0,2% لفترة 2000-2004، أي 1% فقط في السنوات الخمس تلك، وأشاروا لكون المنطقة بأكلها لم تنمو خلال العشرين سنة السابقة لتلك الفترة، أي ما بين 1999-1980، إلا بمقدار 11%، وهي نسبة أسوأ من فترة الكساد الكبير. في المقابل، ما بين 1960 و1979 شهدت أمريكا اللاتينية نموًا بمقدار 80%. تبرّز لنا هذه الأرقام صورة الفقر وسوء التغذية والمرضى التي أنجز رسمها المشروع النيوليبرالي.

بحقّ للاشتراكيين والمدافعين عن عامة الشعب مواجهة مناصري النيوليبرالية ومناصري العولمة بهذا الحقائق البشعة. تُنتج الأزمات الاقتصادية حتميًا أزمة في الأفكار الحاكمة، وهي - كما قال عنها ماركس - أفكار الطبقة الحاكمة.

### تغيير طارئ

ولكن الآن الكلّ غيروا مواقفهم. اقتصاداً عدم التدخل بدا لهم مناسبًا جدًا حين كانت الأرباح تدرّ عليهم ولم يطالب سوى الفقراء والطبقة العاملة بتدخل الدولة من أجل حمايتهم من وحشية السوق، ولكن الأمر مختلف تمامًا حين يقع التهديد على ثروات الطبقة الرأسمالية. حينها يتصرّفون كضحايا بانسين يحتاجون كلّ معونة ممكنة من الدولة، ولو تطلب الأمر أخذ المعونات من أموال الناس العاديين.

أشارت روث سوثرلاند متحدثة في "الأوبزرفر" البريطانية عن أزمة 2008: «في الولايات المتحدة، ستحوّل مئات مليارات الدولارات من المخاطر المصرفية إلى الحكومة الفدرالية، مضيفة إياها على عبي الديون الأمريكي الضخم وزائدة تكالها على المستثمرين الأجانب... يواجه صنّاع القرار تحديات هائلة:

على ركة واحدة متوسلاً نانسى بيلوسى، رئيسة مجلس النواب الديمقراطية، لكي تحاول تمرير خطة الإنقاذ الخاصة به). يستنتج غري: «إن الطبقة السياسية الأمريكية هي المسؤولة عن الفوضى الحالية كونها اعتنقت إيديولوجيا إلغاء الضوابط التنظيمية، وهي إيديولوجيا خطيرة في سطحيّتها».

وفي نفس العدد من "الأوبزرفر"، يكتب ريتشارد واثمان تحت عنوان "هذا الأمر سيحول النظام المالي... إلى الأبد"، ويلخص حجته قائلاً: «قوة الولايات المتحدة بدأت تتراجع وأصولية السوق الحرة أصبحت إيديولوجيا عفا عليها الزمن». ولكن "إلى الأبد" وقت طويل جداً في عالم السياسة. صحيح أن الولايات المتحدة تعاني من عجز ضخم مع البلدان التي تتاجر معها، وهي بالطبع علامة على ضعف اقتصادي، والبلد غارقة من رأسها حتى أحمص قدميها في الديون، والدولار محط سخريّة، والهيمنة الأمريكية تضعف. إذاً، ألا تزال الولايات المتحدة هي القوة الاقتصادية العظمى المنيعّة؟

السؤال الحقيقي هو: هل هنالك بلد آخر بإمكانه أن يقود العالم الرأسمالي ويفرض المبادئ والقواعد التي بدونها لا يمكن لهذا العالم أن يسير؟

ستمرّ الرأسمالية دائماً بدورات ازدهار وانهيار. ولكن انهيار وول ستريت لعام 1929 أدى مباشرة إلى الكساد الكبير، وهي أكبر أزمة رأسمالية حتى وقتنا هذا. حاول عالم الاقتصاد تشارلز كيندلبرجر أن يجيب على مسألة لم كان الكساد الكبير بذلك العمق وذلك الانتشار في كتابه "عالم في كساد، 1929-1939"، وجوابه كان أن الأزمة كانت بتلك الحدة وبذلك الطول لعدم وجود مقرض أخير دولي. لسنا نعتقد أن هذا الجواب يقدم شرحاً كاملاً لأحداث ذلك العقد الكارثي، ولكنه جانب مهم من الحقيقة. قبل الحرب العالمية الأولى، اعتبرت بريطانيا البلد المهيمن وتصرّفت كالمقرض الأخير. كان معيار الذهب في الواقع هو معيار الاسترليني. وبرهنت الحرب أن هيمنة بريطانيا تواجه تحدياً حاسماً.

بعد الحرب العالمية الثانية، فرضت الولايات المتحدة الأمريكية هيمنتها باتفاقية بريتون وودز والتي حددت شروط التجارة العالمية. فرضت أمريكا الدولار كالعلة العالمية بحكم الأمر الواقع، وكان لديها القدرة على التصرف كالمقرض الأخير الدولي.

ما بين الحربين العالميتين، كانت الولايات المتحدة أقوى دولة رأسمالية، ولكنها ظلت انعزالية ولم تفرض قوتها على الاقتصاد العالمي. أدت الفوضى العالمية إلى تخفيض قيمة العملات نتيجة "سياسات إقفار الجار" وأدت إلى جفاف شبه تام للتجارة الدولية. أثر ذلك بدوره على اقتصاد كل أمم العالم. تواجه الهيمنة الأمريكية اليوم تحدياً، ولكن - على عكس فترة ما بعد الحرب - لسنا نرى لها بديلاً في الأفق.

لو كان تحليل كيندلبرجر لثلاثينات القرن الماضي محقاً وكنا الآن ندخل حقبة مشابهة، فقد نشهد سنوات عاصفة.

ميك بروكس، 09 أكتوبر 2008

وعلى حدّ تعبير مايكل روبرتس: «أغلب أموال خطة بولسون ستذهب لإعانة أغنياء ورجال أعمال وول ستريت على الخروج من فوضاهم. فكما ترى، عندما يتعلق الأمر بالانهيار الوشيك للرأسمالية، تصبح الاشتراكية فجأة فكرة جيدة، ولكن هذه الاشتراكية اشتراكية للأغنياء فقط، بينما يتوجب على بقيةنا العيش في ظلّ الرأسمالية». لا يزال الرأسماليون يعارضون التدخل في الأسواق فيما يفيد العمال.

### النيلبيرالية والرأسمالية

يعطينا هذا فكرة عن كيفية الإجابة على السؤال الذي طرح في بداية هذا المقال: فقدت النيلبيرالية مصداقيتها، فهل ماتت؟ الجواب هو أن النيلبيرالية ليست إلا سلاحاً في ترسانة الطبقات الحاكمة. الرأسمالية هي عدونا، وليس النيلبيرالية فحسب، وخطر النيلبيرالية لن يكفّ عنا حتى تدمير الطبقة الرأسمالية.

يقف الرأسماليون أمامنا كمذنبين تائبين، إذ يبدو في الوقت الحالي وكأنهم هجروا النيلبيرالية، ولكن ما يحرك الرأسماليين ليس الإيديولوجيا بل المصالح المادية. سيستخدمون الإيديولوجيا النيلبيرالية حين تتوافق مع مصالحهم، وسيطرحونها جانباً حين لا تتوافق معها. ومصالحهم المادية لم تتغير حتماً، ما تغير هو أن الأزمة تطلبت تدخلاً لإنقاذ الرأسماليين، ومتى ما اختفت هذه الضرورة المرحلية، ستعود المياه إلى مجاريها. طالما استطاع الرأسماليون تحقيق أرباح دون مساعدة، تلقاهم برفضون تدخل الدولة. ومهما كانت الظروف، يعلم الرأسماليون أن أرباحهم ليست إلا عمل الطبقة العاملة غير مدفوع الأجر وأنه مهما كانت السبل، يتوجب عليهم تخفيض المستويات المعيشية للطبقة العاملة.

أثار وزير المالية الألماني بير شتاينبروك بعد الأزمة مسألة مرتبطة تتعلق بالنيلبيرالية: «حين ننظر بعد عشرة سنوات من الآن سنرى في عام 2008 كتمزق مالي»، ويضيف شتاينبروك على ذلك توقع نهاية مكانة الولايات المتحدة "كقوة عظمى مالية". فحتى الرأسمالية النيلبيرالية يتوجب عليها العمل وفق مجموعة قواعد، وهذه القواعد فرضت نتيجة الهيمنة الأمريكية. وأزمة النيلبيرالية تعني أن هذه القواعد ستكون محلّ تقاوض. لا شك بالطبع أن شتاينبروك يطالب هنا بـ"حق" ألمانيا بصوت مسموع في هذا النظام العالمي الجديد المنكّون.

### نظام عالمي جديد؟

يخط البعض أيضاً أزمة النيلبيرالية بأزمة أكثر مناصريها حماسة: الولايات المتحدة الأمريكية. يكتب المتقلب جون غري ساخراً وبعنوان دراماتيكي " لحظة مدمرة في سقوط أمريكا من موقع قوتها" في "الأوبزرفر" بعد الأزمة: «يكمن نجاح الصين في كراهيتها المستمرة للصين الغربية، وللسنا نرى البنوك الصينية اليوم تواجه إفلاساً. أليس من الرمزي جداً أن رواد فضاء صينيين ذهبوا إلى الفضاء بينما وزير الخزانة الأمريكية كان راكعاً على ركبتيه؟» (ركع وزير الخزانة هنري بولسون

الإيداعات المصرفية. لربما تمنى زبائن بنك نورثرن روك أن وزير المالية البريطاني غوردون براون أظهر بعد نظر مماثل حين أعاد تصميم هيكل الضوابط التنظيمية المالية في عام 1997. ولكنه لم يقم بذلك للأسف. كان براون ولا يزال داعية إلى "المسات التنظيمية الخفيفة" وهو بالإضافة لذلك عاشق وأهم للخرافات النيلبيرالية. ونتيجة حسابات الخاطئة، شهدت بريطانيا أول ذعر مصرفي منذ 140 عاماً في عام 2007 (لأن إيداعات نورثرن روك لم تكن آمنة).

أنشأ روزفلت أيضاً لجنة الأوراق المالية والبورصات من أجل تنظيم البنوك والمؤسسات المالية. أثممت هذه اللجنة اتهامات محقة كونها "تغفو على عجلة القيادة" في سنوات ما قبل الأزمة الأخيرة. نرى إذا الآن أن التعامل مع النظام المالي بأكمله مثل التعامل مع برميل مليء بالثعابين السامة، كلاهما لا يؤمن عليهما، ولكن يبدو أن ذلك أمر لم يلاحظه المنظّمون!

يقودنا فشل لجنة الأوراق المالية والبورصات إلى مشكلة أوسع. من المرجح أنه كان صعباً على اللجنة في سنوات ما قبل الأزمة القيام بعملها كون وظيفتها نظراً لها كأمر غير ضروري (بسبب الزعم القائل أن البنوك تعمل بشكل مثالي إن تركت وشأنها) وكثيراً ما هاجمهم أصوليو السوق.

وهذا الأمر يثير قضية أخرى: ما هو مقدار أثر إصلاحات روزفلت؟ الجواب على ما يبدو هو أنه أثرها صغير، فالفقاعة المالية التي نمت أثناء طفرة المضاربات ذهبت في الغالب في مهبّ ربح الإحصار الاقتصادي لفترة 1929-1933. هنالك قاعدة عامة نشهدها هنا: مسألة التنظيمات المالية هي مسألة إغلاق باب الحضيرة بعد أن يهرب الحصان.

حين تكون هنالك طفرة، يؤمن المساهمون أن الطفرة ستستمر إلى الأبد. وبالفعل، لفترة تكون قيمة كل الحصص تقريباً في تزايد وكل الاستثمارات عوائدها عالية، وهذا بالذات هو الهواء الذي تنفسنا منذ بداية الطفرة في عام 2001 حتى نهايتها في عام 2007. ومع خبّ الحصان بسلاسة إلى حيث نريد، يُرخى لجام الفرس. وحين يستعيد الرأسماليون وعيهم من الصدمة برؤوس مكسره، يكونون أكثر حذراً؛ ولربما أكثر حذراً من اللازم. نرى بالتالي أن إلغاء الضوابط التنظيمية واستعادتها تتبع دورة الفطرة والركود كجزء من سيكولوجية الطبقة الرأسمالية، حيث تصبح عاملاً موضوعياً في الدورة.

وكما علّقنا سابقاً، بدت حزمة الإنقاذ «كاستراحة لالتقاط الأنفاس من الفلسفة النيلبيرالية، ولكنها لم تكن كذلك أبداً في الواقع. طالما كانت النيلبيرالية كذبة عملاقة: المشردون، إن احتاجوا للإعانة، لا يتلقون اهتماماً، والناس الذين يواجهون خطر فقدان وظائفهم أثناء الأزمة لا يتلقون اهتماماً، ولكن حينما يتعلق الأمر بالبنوك وأصحاب المليارات، فالإتكال على الذات فكرة لا قيمة لها، فأصحاب المليارات هؤلاء مساكين وبؤساء».



## إلى أين تسير فنزويلا؟



لقد مرت 85 يوماً منذ بدء الهجوم اليميني الذي تدعمه الامبريالية ضد حكومة الرئيس مادورو في فنزويلا، والذي أسفر عن مصرع 85 شخصاً. وحتى الآن لم تحقق المعارضة الرجعية أيًا من أهدافها. ومع تقلص قدرتها على جمع أعداد كبيرة من الناس في الشوارع، أصبحت أعمال الشعب أكثر عنفاً وقاتلة. وكانت الحكومة قد دعت إلى انتخابات الجمعية التأسيسية في يوليو، والتي ستكون اختياراً لرئيسياً لمستوى الدعم الشعبي، بينما أعلنت المعارضة "العصيان" وتعهدت بمنع إجراء تلك الانتخابات. ماذا بعد ذلك؟

الاعتداء الحالي الذي تشنه المعارضة الفنزويلية (التي تمثل مصالح الأوليغارشية والمدعومة من طرف الإمبريالية) له هدف واحد واضح هو: الإطاحة بأي وسيلة ممكنة بحكومة الرئيس مادورو المنتخبة ديمقراطياً. وقد استخدموا مزيجاً من المظاهرات في

الشوارع مع مجموعات "طليعية" صغيرة من مثيري الشعب العنيفين والمجهزين تجهيزاً جيداً. وكان الضغط الإمبريالي الدولي، وخاصة من خلال الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية، أماغرو، جزءاً من هذه الإستراتيجية. ومن أجل تحقيق أهدافهم، كانوا يأملون في إثارة أمرين: (1) انتفاضة شعبية في أحياء الطبقة العاملة والمناطق الفقيرة، المعازل التقليدية الموالية للتشافيوية، (2) انشقاق في مؤسسات الدولة، وخاصة داخل القوات المسلحة، مما يؤدي إلى انقلاب عسكري من شأنه أن يطيح بمادورو.

لكن وعلى الرغم من كل محاولاتهم فإنهم لم يحققوا إلا نجاحاً محدوداً جداً. مظاهرات الشوارع بدأت تتضاءل، حيث أن المشاركين فيها أصبحوا متعبين ومحبطين بسبب عدم إحراز أي تقدم. وعلى الساحة الدولية، أحبطت جميع محاولاتها الرامية إلى إصدار قرارات ضد فنزويلا (في منظمة الدول الأمريكية والأمم المتحدة). ومع استثناءات قليلة جداً لم تكن هناك أي أعمال شغب أو احتجاجات كبيرة في أي من أحياء الطبقة العاملة أو "الباريوس" (الأحياء الفقيرة)، وكل من يقول العكس هو كاذب. هناك عدم ثقة عميق وكراهية طبقية صحية في الباريوس تجاه المعارضة وقادتها، والذين يعتبرهم العمال والفقراء، بشكل صحيح، على أنهم يمثلون الرأسماليين وأصحاب العقارات والمصرفيين وعمالاً للإمبريالية. وأخيراً فإنهم لم يحدثوا أي شرخ علني داخل صفوف القوات المسلحة، على الرغم من أنهم تمكنوا من دفع المدعي العام للدولة إلى القيام بانتقاد علني للحكومة واتخاذ بعض المبادرات القانونية لمنع إجراءاتها.

إن مستوى العنف الذي نشرته المعارضة في هذا التمرد هو أعلى من أي شيء شهدناه من قبل. فإلى جانب التكتيكات المستخدمة في عام

2014 (المتاريس والأسلاك الفولاذية عبر الشوارع لإيذاء سائقي الدراجات النارية، واقتعال الحرائق ضد وسائل النقل العام والمباني الرسمية، وما إلى ذلك) يعملون على استخدام متفجرات محلية الصنع وقاذفات الصواريخ، واستخدام نيران القناصة من المباني السكنية ضد المدنيين وقوات الشرطة، والهجمات على المنشآت العسكرية، وما إلى ذلك. في بعض أنحاء البلاد (سان أنطونيو دي لوس ألتوس وميراندا وسوكوبو وباريناس وغيرها)، قام متظاهرون عنيفون منظمون بشكل جيد، بالتواطؤ مع قوات الشرطة وحكام البلديات والولايات اليمينيين، بالسيطرة على مناطق كاملة من المراكز الحضرية لفترة من الزمن، حيث دمروا جميع المباني العامة، وفرضوا إغلاق جميع المؤسسات التجارية وحلوا عملياً محل سلطة الدولة. من الواضح، في بعض الحالات، تورط عناصر شبيهة عسكرية وإجرامية. ومن بين 85 شخصاً الذين قتلوا، لم يسقط سوى عدد قليل برصاص قوات الشرطة، في حين قتل عدد أكبر بكثير كنتيجة مباشرة أو غير مباشرة لعنف المعارضة (انظر التحليل المفصل هنا).

وفي هذه الأيام الخمسة والثمانين عملوا أيضاً على خلق عقليّة الغوغاء ضد التشافييين (أنصار تشافيز). وحالة أورلاندو فيغيرا، الذي تعرض للضرب والطعن ثم للحرق من قبل بطليعية المعارضة في ألتاميرا، بكاراكاس، هي المثال الأكثر شهرة. توفي فيغيرا في المستشفى متأثراً بالجراح التي أصيب بها على يد هؤلاء الغوغاء الرجعيين. ما هي "جريمته"؟ يقول البعض إنه اتهم بكونه "تشافيي يميني". وقد حاول آخرون تبرير قتله بالقول بأنه "الص". وهذا الأمران متشابهان في أذهان الطبقة الوسطى المسعورة، التي هي القاعدة الاجتماعية للمعارضة: التشافييون فقراء، داكنو البشرة، وبالتالي فإنهم، في أذهان هؤلاء، مجرمون. وأدت هذه الحالة المزاجية أيضاً إلى

### معارضة الهجوم المضاد للثورة

مقتل عضو في الحرس الوطني متقاعد في كابوداري في لارا والعديد من حالات الاعتداء ومحاولات الإعدام خارج نطاق القانون (رجل أعمال اعتبر خطأ بكونه مسؤولاً تشافييياً، في مركز تجاري في شرق كاراكاس، وصحفي معارض "كان يرتدي قميصاً أحمر"). من الواضح أن المعارضة أرادت إثارة "سيناريو الميدان الأوكراني"، وهو ما اعترفوا به علناً: احتجاجات عنيفة في الشوارع تؤدي إلى الإطاحة "بالنظام". وقد فشلت في ذلك حتى الآن.

في هذا الصدد يجب أن نعلن بوضوح أنه على جميع الماركسيين الثوريين، وكل الديمقراطيين، أن يعارضوا هذا الهجوم الرجعي. إذا تمكنت المعارضة من الوصول إلى السلطة فإنها ستنتج سياسة مشؤومة تتمثل في جعل العمال والفقراء يدفعون ثمن الأزمة الاقتصادية. وسوف تعقل ذلك من خلال خفض الإنفاق العام بشكل كبير من أجل القضاء على العجز في الميزانية (الذي يبلغ حوالي 15% من الناتج المحلي الإجمالي)، وتنفيذ عمليات التسريح الجماعي للعاملين في القطاع العام، وتدمير البرامج الاجتماعية للثورة البوليفارية (الرعاية الصحية والتعليم والمعاشات التقاعدية والفوائد، وما إلى ذلك)، إنها ستخصص كلياً أو جزئياً شركة النفط (PDVSA) المملوكة للدولة، وتدمر حقوق العمل المنصوص عليها حالياً في القانون، كما ستخصص السكن الاجتماعي (1.6 مليون منزل التي تم بناؤها وتسليمها بفضل برنامج Mision Vivienda) وستخصص الشركات العمومية وتعيد الشركات والأراضي المصادرة إلى مالكيها السابقين، وما إلى ذلك. أما بالنسبة للديمقراطية فإنها ستقوم بتطهير سياسي لجميع مؤسسات الدولة وتشن عمليات الاعتداء على



أغوري، في تيناكو بوكوخيديس بينما كان يقوم بواجبات الحراسة في إحدى الأراضي المحلية التي صادرها تشافيز عام 2010 وسلمها إلى كومونات الفلاحين.

**هذه هي الطريقة الوحيدة لمحاربة الثورة المضادة:** اتخاذ تدابير ثورية، ومصادرة ممتلكات الانقلابيين، ومن خلال إعطاء السلطة للعمال والفلاحين. إن سياسة أنصاف التدابير والتنازلات والتوافقات، إلى جانب البيروقراطية والفساد، هي بالضبط ما أدى إلى الحالة الراهنة. والمشكلة هي أن هذه التعبيرات عن النضال الثوري ما تزال حتى الآن معزولة إلى حد كبير، وتحدث أساساً في المناطق الريفية بين الفلاحين وليس في المصانع وبين الطبقة العاملة.

### الجمعية التأسيسية

قرار الرئيس مادورو بعقد جمعية تأسيسية قوبل على الفور بالرفض من طرف زعماء المعارضة، لكنه قوبل في البداية بحماس بين التشافيزيين اليساريين والقواعد الثورية. كان ينظر إلى القرار على أنه فرصة للقواعد العمالية والفلاحين لكي يسمعوا صوتهم. وقد استقبل الإعلان عن أن الانتخابات إلى التأسيسية لن تتم على أساس القوائم الحزبية بالارتياح بسبب الممارسة البغيضة لبيروقراطية الحزب الاشتراكي الموحد الفنزويلي على جميع مستويات تعيين المرشحين دون أي اهتمام بالقواعد. وفي فترة قصيرة من الزمن طرحت عدد من القوائم التشافيزية اليسارية وأقيمت العديد من التحالفات، والتي أعربت عن الرغبة في دفع الثورة إلى الأمام في النضال ضد الثورة المضادة.

أحد تلك القوائم هي "المنبر التأسيسي الشعبي"، والذي يتألف من منظمات الأحياء، ومواقع إعلامية ثورية، وما إلى ذلك، خاصة في كاراكاس، التي تعتبر نفسها أنها تمثل "القواعد التشافيزية، أي هؤلاء الذين يتعين عليهم أن يفقوا في الطابور ويستخدمون وسائل النقل العام". كما

للدفاع الشعبي (BPD-HC). تستند هذه الكتابات على الكومونات وتشرك الميليشيات البوليفارية. مهمتهم هي الدفاع عن وسائل النقل العام وكل ما يتعلق بتوزيع المواد الغذائية. وبالمثل، أنشأت منظمات ثورية في سوكونو، باريناس، جبهة هوغو تشافيز للدفاع بهدف الذود عن القادة الثوريين المحليين والمباني العامة ومنع النشاط التمردى للقوى الرجعية والتي وصلت في سوكونو إلى أعلى مستوياتها في أبريل وماي. لقد أصبحت حماية النشاط الثوريين المحليين ضرورة، حيث أن لدى العناصر الرجعية، خلال التمردين اليمينيين على الصعيد المحلي، قوائم بالقيادة المحليين المعروفين الذين يجب تصفيتهم.

كانت سوكونو، في باريناس، أحد مراكز الحرب الأهلية الأقل حدة. والانتفاضتان الرجعتان في 19 - 20 أبريل و22 - 24 ماي، قام بتنظيمهما وتمويلهما ملاك الأراضي والرأسماليون المحليون. فعلى سبيل المثال، وفر ملاك أراضي محلي معروف للمتمردين جرافة استخدموها ليشنوا هجوماً على مركز الشرطة المحلي والمباني الرسمية الأخرى. وقد قررت منظمات الفلاحين المحليين الآن أن تحتل عقارا مملوكا لهذا الملاك.

تلخص هذه القصة طبيعة الصراع الحالي، لكنها تبين أيضاً حدود ونواقص أسلوب الحكومة وبيروقراطية الدولة في مكافحته. لقد منح المعهد الوطني للأراضي المكلف بالإصلاح الزراعي ملاك الأراضي المحلي شهادة "الأرض المنتجة" للسماح له بمنع محاولات الفلاحين لاحتلالها. وهذا يكشف فساد جهاز الدولة وتواطؤ البيروقراطية على جميع المستويات مع الشركات الرأسمالية والملاكين العقاريين. وفي الوقت نفسه، كان أول رد فعل للدولة تجاه عملية احتلال الأرض هو إرسال الجيش إلى هناك.

وقد ظهرت منظمات دفاع ذاتي مماثلة في العديد من المناطق الريفية الأخرى. في 19 يونيو قتل زعيم ثوري فلاح محلي، فرنسيسكو

العمال والفلاحين والفقراء ومنظماتهم (النقابات والمجالس البلدية والجمعيات الثورية، الخ). ليست هناك ولو ذرة واحدة من المحتوى التقدمي في المعارضة الفنزويلية التي يقودها نفس الأشخاص الذين نفذوا انقلاب عام 2002.

لا يمكننا أن نتخذ موقفاً محايداً في هذا الصراع. عمل حفنة من المسؤولين التشافيزيين السابقين على وضع أنفسهم "خارج الاستقطاب"، في محاولة منهم لخلق "قطب ثالث". وقد قدمت لهم "Marea Socialista" (المد الاشتراكي) الغطاء السياسي. إن هؤلاء "غير المستقطبين"، كما يطلقون على أنفسهم، يمثلون صراخ الليبراليين العاجزين الذين يتظاهرون بالدفاع عن المبادئ المقدسة للديمقراطية، بينما ما نشهده هو صراع مفتوح بين الطبقات. ومن خلال رفضهم رسمياً أن ينحازوا إلى أحد الجانبين، فإنهم في الواقع ينتقلون إلى معسكر المعارضة، ويعملون بمثابة منصة للقفز لصالح الأشخاص الذين ينتقلون من التشافيزية إلى معسكر الثورة المضادة. ويظهر عجزهم من خلال ممارساتهم بالذات: المؤتمرات الصحفية والبيانات، بمشاركة من يسمون "بنقاد التشافيزية"، جنباً إلى جنب مع رجال الأعمال والمسؤولين المنتخبين من الأحزاب التي تنتمي إلى المعارضة (طاولة الوحدة الديمقراطية). إنهم يدعون أنهم يمثلون أغلبية السكان الفنزويليين الذين يرفضون الحكومة والمعارضة على حد سواء، لكن كل ما يستطيعون حشده في تجمعاتهم العامة هو أقل من اثني عشر شخصاً.

إن موقفاً واضحاً: نحن نعارض بشدة الهجوم الرجعي الذي تشنه المعارضة لأنه يمثل تهديداً مميماً للعمال الفنزويليين والفقراء فضلاً عن مكاسب الثورة البوليفارية.

والسؤال الحاسم هو كيف يمكن هزيمة هذا الهجوم الرجعي؟ ركزت تكتيكات الحكومة، حتى الآن، على ثلاثة محاور: استخدام الحرس الوطني لاحتواء مشاغبى المعارضة، الدعوة إلى المظاهرات الجماهيرية لإعطاء الدليل على الدعم الشعبي للحكومة ومواجهة الأعياب الإمبريالية في منظمة الدول الأمريكية والأمم المتحدة. وقد جمعت هذه الجهود مع نداءات من أجل الحوار والتفاوض مع المعارضة والرأسماليين، بما في ذلك ما يتعلق بعقد الجمعية التأسيسية.

من الواضح أن هذا غير كافٍ على مستويين: المستوى الأول هو أنه لا يشرك الجماهير مباشرة في الدفاع عن الثورة من خلال الوسائل الثورية، بل يعتمد فقط على جهاز الدولة، والمستوى الثاني هو أنه لا يفعل شيئاً لمعالجة المشكل الأساسي وراء انهيار دعم الحكومة، والذي يأتي من الأزمة الاقتصادية وما تلاها من أزمة التزود بالمواد الأساسية، والتي تفاقمت بسبب التخريب الاقتصادي الذي تقوم به الطبقة الرأسمالية.

### مبادرة القواعد الثورية

وفي الوقت نفسه كانت هناك مبادرات اتخذها تشافيزيون يساريون لتنظيم الدفاع عن النفس والإجراءات الثورية لمواجهة الحملة الرجعية. في غواسداليتو، أبور، معقل تيار بوليفار زامورا الثوري (CRBZ)، أنشأت كتائب هوغو تشافيز



من خلال طباعة النقود إلى تأجيج دوامة تضخمية ضخمة. ارتفع عرض النقود بنسبة 80% منذ بداية العام و377% منذ يناير 2015. وقد منحت الحكومة بانتظام زيادات كبيرة في الحد الأدنى للأجور، لكن كل تلك الزيادات يبتلعها التضخم.

وفي الوقت نفسه، واصلت الحكومة دفع الديون الخارجية في الوقت المحدد، واستنفذت بشكل كبير احتياطات العملات الأجنبية، من 16 مليار دولار أمريكي، في يناير 2016، إلى ما يزيد قليلاً عن 10 مليار دولار أمريكي الآن. ومن بين الاحتياطات المتبقية، تحتفظ بنسبة كبيرة من الذهب بدلاً من العملة النقدية الفعلية، مما يحد من هامش المناورة أمام الحكومة. وقد أدى ذلك إلى تحركات يائسة مثل البيع الأخير لما قيمته 2,8 مليار دولار أمريكي من سندات شركة PDVSA التي يحتفظ بها البنك المركزي إلى غولدمان ساكس بتخفيض نسبه 70%. وهناك عملية أخرى من نفس النوع يجري بحثها، في حين اضطرت الحكومة إلى إعادة جدولة بعض ديونها مع الصين، واستخدمت شركة PDVSA بعض أصولها الأكثر قيمة كضمان للقروض النقدية. إن الوضع ميؤوس منه.

تكشف هذه الأزمة عن حدود ثورة تنفذ سياسة الإنفاق الاجتماعي في إطار الرأسمالية. وقد عمل الرأسماليون طوال هذه الفترة على الامتناع عن الاستثمار، حيث أنهم يخشون من أن تستولي الثورة على أصولهم (وقد فعلت ذلك في بعض الحالات). لقد أدت الإجراءات الحكومية إلى منع الاقتصاد الرأسمالي من العمل بشكل طبيعي، لكنها لم تذهب إلى حد السماح بقيام نظام للتخطيط الديمقراطي للاقتصاد ليحل محله. وبمجرد انهيار أسعار النفط أصبح واضحاً أن الإمبراطور ("الاشتراكية النفطية") لا يرتدي أي ملابس.

### ما هو الحل؟

هناك طريقتان للخروج من هذه الحفرة العميقة التي يوجد فيها الاقتصاد الفنزويلي. أحدهما هو تنفيذ ما يريده الرأسماليون: تطبيق سياسة تقويم ضخمة مما سيجعل العمال والفقرى يدفعون الثمن. وسيضمن ذلك تحرير أسعار الصرف وتخفيض

الأصوات لم تذهب إلى المعارضة، التي بالكاد زادت من عدد أصواتها، لكنهم امتنعوا عن التصويت. لا يمكن للثورة البوليفارية أن تستعيد دعمها الشعبي ما لم تتصدى للمشاكل المزوجة للاقتصاد والبيروقراطية (في الدولة وداخل أجهزتها).

كان هوغو تشافيز في خطابه الأخير قد أكد على نقطتين رئيسيتين: (1) ما يزال لدينا اقتصاد رأسمالي وعلينا التحرك نحو الاشتراكية، (2) علينا تدمير الدولة البرجوازية القديمة واستبدالها بدولة الكومونات. كان تشافيز، بالرغم من جميع نقاط ضعفه، يستجيب لضغوط الشعب الثوري ويهاجم الثورة المضادة ويسير بطريقة واضحة نوعاً ما في الاتجاه الصحيح.

### الأزمة الاقتصادية

لا أحد ينكر أن هناك أزمة اقتصادية خطيرة جدا في فنزويلا، وأنها قد لعبت دوراً هاماً جداً في انهيار الدعم للحركة البوليفارية. ما هي أسبابها وكيف يمكن حلها؟

إن السبب وراء الأزمة هو بوضوح انهيار سعر النفط الذي يوفر معظم دخل الحكومة من العملة الصعبة. وهذا بدوره قلل من قدرة الحكومة على تمويل البرامج الاجتماعية ودعم استيراد الأغذية وغيرها من المنتجات الأساسية. وقد أدى انخفاض إمدادات المنتجات الأساسية إلى ازدهار السوق السوداء والفساد واكتناز المخزونات والمضاربة والتهريب. وقد اضطرت الحكومة إلى التخلي عن سياسة الإعانات الغذائية العامة واعتماد سياسة الدعم الموجه من خلال خطط تقديم المعونة الغذائية. وفي الوقت نفسه ضاعف الرأسماليون من تخريب نظام الرقابة على الأسعار، على الرغم من تقديم الحكومة لتنازلات كبيرة. وبسبب الفساد والاحتيايل أصبحت سياسة سعر الصرف المدعوم لاستيراد المنتجات الأساسية، قناة لتحويل عائدات النفط إلى جيوب الطبقة الرأسمالية واللصوص والمضاربين، مما أدى في الوقت ذاته إلى تأجيج سعر الصرف في السوق السوداء (والذي ارتفع في الشهرين الأخيرين من 5000 بوليفار للدولار الأمريكي إلى 8000). وقد أدت محاولة الحكومة لتمويل الإنفاق الاجتماعي وتمويل عجز الميزانية

أنها تدافع عن خلق "نقطة مرجعية ثورية للشعب للتغلب على آفات نظام الحكومة البرجوازي مثل الفساد والانبطاحية والإصلاحية والبيروقراطية".

كما قدمت منظمة "Fuerza Patriotica Alexis Vive" مرشحها إلى الجمعية التأسيسية في تحالف واسع مع المنظمات الثورية الأخرى. توجد هذه المنظمة أساساً في كراكاس في حي 23 يناير، إلا أنها بدأت توسع تواجدتها أيضاً على الصعيد الوطني، حيث تعمل على بناء وجود قوي في أماكن مثل توكويو، لارا. إنهم يريدون "إعطاء صوت في الجمعية الوطنية لأولئك الذين ينتمون إلى الأسفل والتشافييين النقديين واليسار، والذين يكافحون "من أجل بناء قيادة ثورية جديدة"، و"تطهير حركتنا إذا لزم الأمر".

وفي ميريدا أيضاً، طرحت مجموعة من المنظمات الثورية معا "بيان من يوجدون تحت" والذي يعترف بـ "إفلاس الرأسمالية" و"ضرورة تحطيم الدولة البرجوازية".

إن البرامج التي تقدمت بها هذه التيارات المختلفة تعكس كلها كراهية عميقة تجاه البيروقراطية والإصلاحية والرغبة في المضي قدماً من أجل أخذ زمام الأمور. لكنهم جميعاً يعانون من نقطة ضعف مشتركة في برنامجهم الاقتصادي، فعلى الرغم من أنه يحتوي على عبارات عامة معادية للرأسمالية، إلا أنه لا يتضمن فهماً واضحاً للحاجة إلى مصادرة وسائل الإنتاج ووضعها تحت رقابة العمال، وبالتالي عدم وضوح الدور القيادي الذي يتعين على الطبقة العاملة أن تقوم به.

وقد رافقت هذه المبادرات المختلفة اجتماعات حاشدة في الأحياء العمالية وأماكن العمل منذ بداية الحملة. ومع ذلك فإن الجهاز البيروقراطي للحزب الاشتراكي الموحد الفنزويلي، بدأ يبطئ لكن بثبات، في فرض نفسه. واستخدم رؤساء البلديات والحكام الإقليميون وغيرهم سيطرتهم على الجهاز لفرض مرشحهم. وقد جعلت الفترة الزمنية القصيرة المسموح بها لجمع التوقعات المطلوبة للترشح من الصعب جداً على أي شخص خارج الجهاز أن يصبح مرشحاً بالفعل. وقد بدأ المزاج يتغير، ويخشى الكثيرون الآن من أن تسيطر البيروقراطية على الجمعية التأسيسية.

هذا وضع خطير جداً، حيث أن السبيل الوحيد لتحقيق تحول كبير في الانتخابات هو إذا شعرت الجماهير الثورية بأن لها صوتاً، وأنه يمكنها أن تستخدم الجمعية لفرض إرادتها. أما إذا كانت للبيروقراطية والإصلاحيين اليد العليا، فإن ذلك سيكون وصفاً للكارثة. ومن شأن انخفاض نسبة المشاركة في الانتخابات أن يوجه ضربة خطيرة لشرعية الحكومة، بل وربما سيحضر لهزيمة في الاستفتاء الذي سيعمل على التصديق على أي قرارات تصدرها الجمعية، إذا قررت المعارضة المشاركة فيها.

هذه هي المسألة الحاسمة. لقد تعرض الحزب الاشتراكي الموحد الفنزويلي لهزيمة في انتخابات الجمعية الوطنية في دجنبر 2015، عندما خسر ما يقرب من 2 مليون صوت. وكان ذلك بالفعل تصويتاً احتجاجياً ضد البيروقراطية والفساد والإصلاحية وتأثير الأزمة الاقتصادية. معظم تلك

## مقتطفات من البرنامج الانتقالي

طوال عقود وعقود الجماهير الكادحة - المغربية والصحراوية- تناضل بشراسة النمر ضد الدكتاتورية والاستغلال والفقر القومي. لكن المأساة هي أن كل تلك النضالات البطولية والتضحيات تذهب هباء وتبقى بدون أفق بسبب غياب برنامج ثوري يكف مطامح وآمال الجماهير في نقاط واضحة تعبر عن أشد مطالبها إلحاحا وتوسع أفقها باستمرار. برنامج انتقالي يشكل الجسر بين النضالات الآنية وبين النضال من أجل التغيير الاشتراكي للمجتمع.

في هذا السياق ننشر مقتطفات من برنامجنا الانتقالي على صفحات الجريدة، بحيث يتضمن كل عدد موضوع معين، وللراغبين في الإطلاع على البرنامج الانتقالي كاملا يمكنه اقتناء العدد 11 من جريدتنا "الشوعي" (يناير 2014) من المناضل الذي يوزع الجريدة، أو الإطلاع عليه على موقع ماركسي.

نطرح هذا البرنامج للطبقة العاملة المغربية والشعب الصحراوي وعموم الكادحين والمناضلين العماليين والشباب الثوري الباحثين عن بديل ماركسي اشتراكي ثوري، بحيث يتناول مواضيع: الأجور، البطالة، النقابات، النساء، الأسرة، السياسة الزراعية، الخوصصة، الصحة، التعليم، السكن، الديون، الضرائب، السياسة الخارجية، الجيش والشرطة، حقوق الشعب الصحراوي، جهاز الدولة.

## التعليم:

يعتبر حقل التعليم في المغرب من بين أبرز الحقول التي تظهر فيها طفيلية الطبقة السائدة وخطورتها على المجتمع بأكثر الصور وضوحا. إذ جعلت من المدرسة والتعليم الموجه لعموم أبناء الشعب وسيلة لنشر الأمية والجهل والتعصب بشكل منهجي وواع.

- إننا نناضل من أجل مدرسة بديلة وتعليم علمي، علماني، عمومي، مجاني، موحد وذو جودة.
- إننا نناضل من أجل الرفع من الميزانية المخصصة للتعليم إلى ما لا يقل عن 20% من الناتج الداخلي الخام.
- تطبيق مخطط عاجل للأشغال العمومية من أجل توفير بنية تحتية كافية من المدارس والمعاهد، في جميع المدن والقرى
- والمداشر، ووضعها تحت الرقابة الديمقراطية لمجالس العمال والفلاحين والطلبة والشباب.
- الاعتراف بالغة الأمازيغية كلغة رسمية، إلى جانب العربية، والحق في التعلم باللغة الأصلية في جميع مناطق البلاد.
- تعميم دراسة اللغة الأمازيغية والثقافة الديمقراطية الأمازيغية على كل أسلاك التعليم وكل المناطق، وفتح مسالك جامعية لدراسة وتأهيل وتطوير اللغة الأمازيغية. وإدماج التكوين في اللغة الأمازيغية في مراكز تكوين الأساتذة.
- تشجيع البحث العلمي في جميع المجالات و تخصيص ميزانية كافية لتطويره تحت الرقابة الديمقراطية للعمال والعلماء والباحثين
- ضرورة تحديث المدارس والجامعات الحالية وتجهيزها وبناء مدارس وجامعات ومعاهد جديدة، من جميع التخصصات، بما يكفي للاستجابة لحاجيات البلاد، مفتوحة في وجه أبناء وبنات العمال والمضطهدين، بدون عراقيل من أي نوع.
- توفير العدد الكافي من الأساتذة والموظفين والعمال، بمناصب شغل قارة وحقوق كاملة.

- منحة شهرية لجميع الطلاب - أبناء العمال والفلاحين والكادحين- تساوي الحد الأدنى للأجور.
- توفير ومجانبة الخدمات الصحية والمطاعم والنقل الجامعي ذو الجودة، لصالح التلاميذ والطلبة، أبناء الفقراء.
- الوقف النهائي لمسلسل خوصصة التعليم وإعادة تأميم جميع المعاهد الخاصة وإدماجها في القطاع العام.
- تظهير البرامج الدراسية من جميع المضامين الرجعية، العنصرية، اللاعلمية والمعادية للتقدم.
- رفع الحظر عن الإتحاد الوطني لطلبة المغرب والاعتراف به كممثل شرعي لكل الطلاب المغاربة، في الداخل والخارج.
- وضع الجامعة تحت رقابة ممثلي الطلاب - اوطم- والأساتذة والعمال الجامعيين، المنتخبين ديموقراطيا، والنقابات العمالية، في مجلس جامعي بكامل السلطات (الرقابة على الميزانية، على البرامج الدراسية، على الامتحانات وعلى كل الحياة الجامعية).
- نناضل من أجل أن تصير وزارة التعليم منتخبة ديموقراطيا من بين الأساتذة والطلاب والتلاميذ ومجالس العمال والنقابات، في إطار حكومة العمال والفلاحين.

العجز في الميزانية من خلال الاقتطاعات، وإسقاط أي تنظيم وحميات (حقوق العمال، والحقوق البيئية، وما إلى ذلك) تقف في وجه السير "العادي" للأسمايلية.

والطريق الآخر هو المضي قدما إلى الأمام والقضاء على النظام الرأسمالي من خلال تحويل البنوك والصناعات والأراضي إلى الملكية العامة تحت الرقابة الديمقراطية، أي جعل الأوليغارشية تدفع الثمن. هذا لن يدفع أسعار النفط إلى الارتفاع، بطبيعة الحال، لكنه على الأقل سيضع موارد البلاد بين أيدي العمال حتى يتمكنوا من تخطيطها بشكل ديموقراطي لصالح الأغلبية.

لقد اختارت حكومة مادورو سياسة لا تتقدم نحو الاشتراكية، لكنها أيضا لا تسمح بعمل نظام السوق الرأسمالي بشكل كامل. إنها تقدم كل أنواع التنازلات للرأسماليين، لكن كل ذلك ليس كافيا بالنسبة لهم. إنها تقدم الوعود بعدم المساس بالملكية الخاصة وتقسيم على أنها صديقة لأرباب الأعمال، لكن ذلك لا يقنعهم تماما. وهي تعطي الرأسماليين دولارات تفضيلية وغيرها من الإعانات، لكنهم يأخذون المال ويهربونه إلى الخارج أو يبيعونه في السوق السوداء.

وفي الوقت نفسه، فبدلا من الاعتماد على المبادرة الثورية للجماهير، تعمل الدولة والبيروقراطية الحزبية بمثابة كايح ثابت ضدها. إن الأزمة الاقتصادية، إلى جانب فساد كبار المسؤولين، والطريقة البيروقراطية التي يقيم بها المسؤولون تطلعات القواعد، والنداءات المستمرة للرأسماليين الذين يخربون الاقتصاد، وما إلى ذلك، كلها عوامل تعمل كسرطان في قلب الثورة البوليفارية، مما يثير الشكوك واللامبالاة والإحباط والكيبية. وحتى الآن لا يستطيع الناس في معال التشايفيزية التقليدية أن يقتنعوا أن الجمعية التأسيسية ستعمل على معالجة القضية الأساسية للإمدادات الغذائية ومشاكل الاقتصاد. يتحدث مادورو عن "نموذج اقتصادي ما بعد النفط"، لكن لا أحد يعرف ما الذي يفترض أن يعني ذلك، وتم استبدال أي إشارة إلى الاشتراكية بالتطمينات للرأسماليين.

هذا الطريق يؤدي إلى الكارثة. لقد قلنا ذلك من قبل ونكرره مرة أخرى. إنه يمهد الأرض أمام اليمين للوصول إلى السلطة، عاجلا أم آجلا. قد يحدث هذا الآن أو يمكن أن يتأخر بضعة أشهر، ويمكن أن يحدث من خلال تمرد رجعي أو انقلاب عسكري أو هزيمة في الانتخابات أو أي مزيج من هذا وذاك. وسوف يدفع المناضلون الثوريون والعمال والفلاحون والفقراء بشكل عام ثمن الهزيمة غالبا جدا.

لا يمكن الدفاع عن المكاسب الثورية التي ما تزال قائمة إلا باستكمال الثورة، وهذا يعني تحطيم الدولة البرجوازية واستبدالها بدولة ثورية تقوم على أساس مجالس العمال والفلاحين، فضلا عن مصادرة أملاك الأوليغارشية (أصحاب الأبنك والرأسماليين والملاكين العقاريين) والإمبريالية.

من الأهمية بمكان أن تتسلح القواعد التشايفيزية بهذا البرنامج وتحدد لنفسها مهمة بناء قيادة ثورية جديدة على هذا الأساس (كما أشار الرفاق في منظمة Alexis Vive بشكل صحيح). هذا هو السبيل الوحيد للمضي قدما، في هذه المعركة الآن، لمنع الإطاحة بحكومة مادورو من طرف الثورة المضادة، وللمعارك التي ستأتي لاحقا.

خورخي مارتين، الجمعة: 23 يونيو 2017

## جريدة الثورة

تصدرها رابطة العمل الشيوعي

الفرع المغربي للتيار الماركسي الأمامي

زوروا مواقعنا الإلكترونية:

<http://www.marxist.com>

<http://www.marxy.com>

<https://etudiantmarxist.org/>